الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلون ـ تيارت ـ

كلية :العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير **ميدان :علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير**

قسم: علوم التسيير شعبة: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من اعداد الطلبة:

بن شعيب محمد

مخدومي خالدية

تحت عنوان :

تطبيـــــق الرقمنـــــة علـــــى إدارة الجماعـــات المحليـــــــة العمومية

دراســــــة حالـــــــة بلـــــدية وادي ليلي ـ تيـــــــارت ـ

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أـ حري خليفة	(أستاذ محاضر (ب) ـ جامعة ابن خلدون تيارت)	رئيسا
أـ صفا محمد	(أستاذ محاضر (أ) ـ جامعة ابن خلدون تيارت)	مشرفا ومقررا
أـ حداشي مصطفي	(محاضر (ب)ـ جامعة ابن خلدون تيارت)	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

الإهـــداء

إلى من قال الله في حقهما: (فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل قولا كريما)

.أمي شافها الله وأطال في عمرها وإلى أبي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

إلى زوجتي وأبنائي الأحباء، الأعزاء حفظهم الله من كل سوء.

إلى إخوتي وأخواتي حفظهم الله ورعاهم.

إلى كل نفس تواقة إلى الحكمة والمعرفة.

إلى كل أستاذ علمني ولو حرف.

لكل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي واجتهادي لهذا العمل المتواضع.

التشكـــرات

(ربـي أوزعنـي أن أشـكرك نعمتـك التـي أنعمـت علـى وعلـى والـدي وأن أعمـل صـالحا ترضـاه وأدخلنـي برحمتك في عبادك الصالحين) سورة النمل: الآية 19

الشـكر والحمـد لله حمـدا كثيـرا، لله وحـده العلـي القـدير علـى نعمـة التـي لاتعـد ولا تحصـى الـذي يسـر لـي وقـدرني وأمـدني بـالقوة والعزيمـة علـى إنجـاز هـذا العمـل المتواضـع، فحمـدا لله كمـا ينبغـي لجـلال وجهـه وعظـيم سـلطانه عـدد خلقـه ورضـا نفسـه وزنـة عرشـه ومـداد كلماتـه، ومـا تـوفيقي إلا بـالله عليـه توكلت وهو رب العرش العظيم.

أتقـدم بالشـكر الجزيـل إلـى الـذي كـان سـببا مباشـر وراء إنجـاز هـذه المـذكرة، هـذا الـذي جعـل مـن الصـعب سـهلا، ومـن المعقـد مبسـطا، والـذي أجهـد نفسـه وقلمـه مسـخرا بـذلك ومهيئـا مـن بحـر علومـه ومعرفتـه مـا يحفـز ويـدفع إلـى ذلـك الأسـتاذ الفاضـل صـفا محمـد منـي جزيـل الشـكر وحفظـه الله لمـا قدمـه لي توجيهات ونصائح صائبة.

كمـا أتقـدم بالشـكر الجزيـل إلـى رئـيس بلديـة وادي ليلـي والأمـين العـام علـى مسـاعدتهم لإتمـام هـذا العمل.

كمـا لا يفـوتني فـي الأخيـر أن أتقـد بالشـكر الجزيـل إلـى كـل مـن سـاعدني مـن قريـب أو مـن بعيـد علـى إنجاز هذه المذكرة.

بن شعيب محمد

الفهـــــــــــرس

العنـــــــــوان	الصفحة
الإهـــــــداء	
التشكـــــــرات	
فهـــــــــرس البحث	
قائمـــة الجـــــــــداول	
قائمـــــة الأشكـــــال	
المقدمـــــــــــــــة	-أ-
الفصل الأول :الإطار النظري إدارة الجماعات المحلية وتطبيقات الرقمنة عليها	**01**
المبحث الاول: عموميات حول الجماعات المحلية	**03**
المطلب الأول: تعريف الجماعات المحلية	**03**
المطلب الثاني: خصائص ومميزات الجماعات المحلية	**03**
أولا: أهمية الجماعات المحلية	**03**
ثانيا: أسباب اعتماد الجماعات المحلية	**04**
المطلب الثالث: خصائص ومميزات الجماعات المحلية	**04**
المطلب الرابع: مهام الجماعات المحلية	**05**
المطلب الخامس :مقومات نظام الجماعات المحلية	**06**
المبحث الثاني: مفاهيم حول الرقمنة.	**08**
المطلب الأول: مفهوم الرقمنة.	**09**
الفرع الأول: تعريف الرقمنة.	**09**
الفرع الثاني: المفاهيم المشابهة لمفهوم الرقمنة .	**09**
الفرع الثالث: أهمية الرقمنة.	**11**
المبحث الثالث: رقمنة الجماعات المحلية	**11**
المطلب الأول: الإطار القانوني لرقمنة الجماعات المحلية	**11**
المطلب الثاني: الخدمات المعنية بالرقمنة في الجماعات المحلية	**12**
المطلب الثالث: خطوات رقمنة الجماعات المحلية	**16**
المطلب الرابع: تقيم عملية رقمنة الجماعات المحلية	**17**
أولا - الإيجابيات	**17**
ثانيا - المعوقات	**18**

خلاصـــــــة الفصل الأول	**21**
الفصل الثاني: دراسة ميدانية تطبيق الرقمنة في البلدية ـ وادي ليلي تيارت ـ	**22**
المبحث الأول: تقديم عام لبلدية وادي ليلي ــ تيارت	**24**
المطلب الأول: التعريف بالبلدية	**24**
المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية	**25**
المطلب الثالث: التنظيم الإداري للبلدية	**25**
المبحث الثاني: تطبيقات الرقمنة على مستوى مصالح بلدية وادي ليلي	**31**
المطلب الأول: رقمنة مصلحة الحالة المدنية والبيومترية .	**31**
الفرع الأول: رقمنة سجلات الحالة المدنية.	**31**
الفرع الثاني: رقمنة شهادة الميلاد الأصلية s12.	**33**
الفرع الثالث: رقمنة المصلحة البيومترية وتعميم الشباك الالكتروني الموحد .	**33**
المطلب الثاني: رقمنة مصلحة الصفقات العمومية .	**36**
المطلب الثالث: آفاق وتحديات توسيع الخدمات العمومية الرقمية على مستوى البلدية	**37**
الفرع الأول: آفاق تعميم الخدمات الرقمية على كل مصالح البلدية	**37**
.الفرع الثاني: البوابة الحكومية للخدمة العمومية الرقمية	**38**
.المطلب الرابع: تحديات تحسين جودة الخدمة العمومية الرقمية على مستوى البلدية	**38**
خلاصـــــــة الفصل الثاني	**41**
خاتمـــــــــة	**42**
قائمـــــة المراجـــــع	**46**
الملاحـــــــــق	**50**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يتضمن بعض الوثائق (ميلاد، وفاة، عقد زواج) التي تم رقمنتها على مستوى مصلحة الحالة المدنية لبلدية وادي ليلي .	**32**
02	يتضمن الوضعية الإحصائية للحالة المدنية (مواليد، وفيات، زواج) لشهر أفريل 2024 المسجلة على مستوى بلدية وادي ليلي .	**32**
03	يتضمن الوضعية الإحصائية الشهرية لعدد البيانات الهامشية التي تم تسجيلها على مستوى مصالح الحالة المدنية لشهر أفريل 2024 لبلدية وادي ليلي	**33**
04	يتضمن الاحصائيات الديمغرافية خلال الثلاثي الأول لسنة 2024	**33**
05	يتضمن الاحصائيات جوزات السفر البيو مترية الالكترونية لشهر أفريل 2024 لبلدية وادي ليلي	**34**
06	يتضمن الاحصائيات الشهرية الخاصة بعملية إصدار بطاقات تسجيل المركبات ،و كذا بطاقات المراقبة، على مستوى المصلحة البيو مترية خلال شهر أفريل 2024 لبلدية وادي ليلي	**35**
07	يتضمن إحصائيات رخص السياقة البيو مترية لشهر أفريل	**35**
08	يتضمن إحصائيات رخص السياقة الكلاسيكية لشهر أفريل 2024	**35**
09	يتضمن الاحصائيات الشهرية لبطاقات التعريف الوطنية البيو مترية، على مستوى المصلحة البيو مترية خلال شهر أفريل 2024 لبلدية وادي ليلي	**35**
10	يبين الحصيلة الأسبوعية الدقيقة حول عملية تقدم تسليم بطاقات التعريف البيومترية الالكترونية حتي شهر أفريل 2024	**36**
11	يبين عدد رخصة السياقة البيومترية المتوقع استخراجها من سنة 2018إلى 2022	**39**

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لبلدية وادي ليلي	**30**

قائمة الصور

الرقـــم	عنوان الصورة	الصفحة
01	رخصة السياقة التقليدية	**12**
02	رخصة السياقة البيومترية	**12**
03	البطاقة الرمادية التقليدية	**13**
04	البطاقة الرمادية البيومترية	**13**
05	بطاقة التعريف الوطنية التقليدية	**14**
06	بطاقة التعريف الوطنية البيومترية	**15**
07	جواز السفر التقليدي	**15**
08	جواز السفر التقليدي	**15**

الملاحـــــق

رقم الملحق	عنـــــوان الملحق	الصفحة
01	المعلومات الإحصائية (مواليد، وفيات، زواج) لشهر أفريل 2024	**51**
02	الإحصائيات الشهرية للبيانات الهامشية لشهر ماي 2024	**52**
03	جدول الاحصائيات الديمغرافية خلال الثلاثي الأول لسنة 2024	**53**
04	الاحصائيات الشهرية لمتابعة حسن تسيير جوازات السفر البيومترية الالكترونية لشهر أفريل 2024	**54**
05	إحصائيات بطاقات تسجيل المركبات لشهر أفريل 2024	**55**
06	إحصائيات رخص الساقة العادية لشهر أفريل 2024	**56**
07	الاحصائيات الشهرية لبطاقات التعريف الوطنية البيومترية لشهر أفريل 2024	**57**
08	الحصيلة الأسبوعية الدقيقة حول عملية تسليم بطاقات التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية لشهر أفريل 2024	**58**

مقدمة عامة

مقدمة عامة

لقد عرف العالم في العقود الأخيرة، خاصة في الألفية الثالثة ثورة هائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال الذي أدى بدوره إلى ظهور الشبكة العالمية للاتصال (الانترنت) التي ساهمت في تحول الدول إلى مجتمعات إلكترونية رقمية تعتمد بشكل كبير على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في كافة الميادين.

ومن المجالات التي تواجه تحدي كبير وتغيير سريع في المجال الاداري، خصوصا بعدما غزت التكنولوجيا مختلف جوانبه في جميع المؤسسات، لذا أصبح التغيير الاداري من أهم سمات الوقت الحاضر والذي ينبغي التعامل معه وتوظيفه بكفاءة عالية، لأنه أصبح ضرورة حتمية، ونتيجة لهذا التغيير فقد انتقل العمل الإداري مستفيدا من تكنولوجيا المعلومات الإدارية من الاساليب التقليدية التي تعتمد على المعاملات الورقية والإجراءات الروتينية إلى الأساليب الالكترونية في الإدارة، والإدارة الالكترونية تمثل نوعا من الاستجابة القوية لتحديات القرن الواحد والعشرين، فهي المدرسة الأحدث في الإدارة، تقوم على استخدام الانترنت وشبكات العمال في انجاز العمل الإداري وقد اصبح تطبيق الرقمنة الالكترونية من أولويات الدول من اجل مسايرة التقدم الحاصل، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي توفر المرونة اللازمة في التعاملات استجابة للمتغيرات الداخلية والخارجية المتلاحمة، ودعم التواصل بين الإدارة العمومية وفروعها وبين المؤسسات والمواطنين وكذلك سهولة مراقبة والتحكم في المال العام، بحيث يظهر تأثير تطبيق الرقمنة من خلال اختصار الوقت، الجهد، المسافة والتكلفة التي تحتاجها تلك التعاملات ومن أجل ذلك باشرت الدولة في توفير المقومات اللازمة سواءا على مستوى البنية التحتية أو البنية التشريعية والأمنية وتأهيل الموارد البشرية القادرة على التعامل مع هذه التكنولوجيا بما يتناسب وظرف الدولة وبحث سبل استخدام تطبيقاتها في مختلف الإدارات العمومية.

1. تحديد إشكالية الدراسة:

تعتبر الجزائر من الدول التي تسعى وراء التغيير في مجال الإدارة وذلك عبر مشروع الجزائر الالكترونية لتحقيق أهداف منها عصرنة الإدارة من خلال إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وكذا تقريب الإدارة من المواطن عن طريق تطوير خدمات إلكترونية ونرى ذلك جليا من خلال الدخول في تطبيق مشاريع الإدارة الالكترونية تدريجيا كجواز السفر البيومتري وبطاقة التعريف البيومترية عبر مختلف بلديات الوطن وبلدية وادي ليلي كان لها نصيب في الدخول للمشروع كانطلاقة لتطبيق الإدارة الإلكترونية الرقمية.

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تطبيق الرقمنة على إدارة الجماعات المحلية العمومية؟

وتتفرع عن هذه الاشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

. ما المقصود بالجماعات المحلية والرقمنة؟

. فيما تتمثل مكاسب الجماعات المحلية من تطبيق الرقمنة ؟

. ماهي خطوات رقمنة الجماعات المحلية ؟

. ماهي الخدمات المعنية بالرقمنة في الجماعات المحلية ؟

2 . فرضيات الدراسة:

أ. هناك إمكانية كبيرة لتطبيق الرقمنة في الجماعات المحلية العمومية.

ب . تساهم الرقمنة بدرجة كبيرة في عصرنة الإدارة التقليدية في الجزائر.

ج . تساهم الرقمنة في تحسين الخدمة المحلية العمومية.

د . يوجد عدة معوقات لتطبيق الرقمنة على الجماعات المحلية.

3 . أهمية البحث:

ـ يحتل موضوع الإدارة الالكترونية أهمية بالغة بالنسبة للموظف والمواطن على حد سواء، فالانتقال من الادارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية الرقمية يعتبر من أهم التطورات التي حصلت على مستوى الإدارة العمومية الجزائرية، الذي تسعى من خلاله الجزائر مواكبة العصر من خلال تطبيق تكنولوجيا المعلومات.

ـ كما تكمن أهمية الموضوع في المعرفة ما مدى تطبيق الادارة الالكترونية الرقمية وما هي الاضافة التي لامسها المواطن والموظف على حد سواء.

4 . أهداف البحث:

ـ تسعى هذه الدراسة إلى إزالة الغموض حول مفهوم الرقمنة كما تسعى إلى التعرف إلى الدرجة التي وصلت إليها تطبيق الرقمنة في البلدية والوثائق التي تم تحويل الحصول عليها إلكترونيا.

. معرفة العوائق التي تحول دون تطبيق الرقمنة في البلدية.

ـ الحماية المخصصة للمال العام من خلال الاستخدام الأمثل للموارد وترشيد النفقات العمومية وصرفها.

5 . أسباب إختيار الموضوع:

إن اختيار الموضوع يكون لاعتبارات شخصية نابعة من الفرد نفسه واعتبارات موضوعية تربط بمواصفات ومكانة ودور موضوع الدراسة.

أ . المبررات الذاتية:

التعرف إلى كل ما يساعد خدمة المواطن وتحقيق المساواة والقضاء على البيروقراطية حيث الادارة الالكتونية ساعدت في التقليل من كل هذه المشاكل.

ب ـ المبررات الموضوعية: مجال التخصص إدارة مالية، وبالإضافة إلى القيم العلمية لموضوع الإدارة الالكترونية فهو موضوع جديد سيفتح أبواب أمام الباحثين في المستقبل من أجل إثراء

الموضوع في جوانبه النظرية والتطبيقية بالإضافة إلى ضرورة الانتقال إلى عصر المعلومات الذي أصبح ضرورة حتمية من أجل التقدم.

حدود الدراسة: شملت حدود الدراسة بلدية وادي ليلي ولاية تيارت أما الحدود الزمنية فكانت 2018 إلى 2024.

6 . مناهج الدراسة وأدوات جمع البيانات:

إعتمدنا في إعداد هذا البحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في البيانات والمعلومات، مع محاولة تفسير الحقائق وذلك بالاعتماد على:

ـ أسلوب المسح المكتبي: من خلال الاستعانة بالكتب العلمية إضافة إلى الإطلاع على مختلف المنشورات والأبحاث المتعلقة بموضوع الدراسة، الأطروحات، مذكرات الماجستير، المقالات العلمية والجرائد الرسمية التي لها صلة بالموضوع .

. تربص قصير:

وذلك بإسقاط موضوع الدراسة على الواقع في بلدية وادي ليلي للخروج بنتائج حقيقية وواقعية.

. أدوات جمع البيانات:

اعتمدنا في إعداد البحث على أدوات وأساليب جمع البيانات والمعلومات من الواقع الميداني، أي الملاحظة والمقابلة.

ـ المقابلة اعتمدنا عليها أثناء إجراء الدراسة الميدانية على مستوى الأمين العام ومختلف المصالح لبلدية وادي ليلي.

7. الدراسة السابقة:

الدراسة الأولى: وهي عبارة عن دراسة قدمت للحصول على شهادة الماجستير بعنوان المعوقات التنظيمية وأثرها على فعالية الجماعات المحلية: دراسة ميدانية بولاية باتنة ثلاث بلديات (باتنة، فسديس، عين التوتة) نموذجا لـ: صالح ساكري، وأنجزت هذه الدراسة في جامعة الحاج لخضر بباتنة سنة 2007 ـ 2008 ودارت إشكالية هذه الدراسة عن طريق التساؤل الرئيسي التالي: إلى مدى تتأثر الجماعات المحلية سلبا بالمعوقات التنظيمية مما يؤثر على فعاليتها ؟ وهي دراسة هدفت إلى الوقوف على أحد أهم التشكيلات الرسمية المحلية التي تقوم بتفعيل التنمية المحلية والاهتمام بالمجتمع المحلي ألا وهو نظام الجماعات باعتباره تنظيم بيروقراطي ونسق مفتوح موجه نحو تحقيق أهداف محددة من خلال ارتباطه بمدى قدرة العمليات التنظيمية في تفعيلها لتحقيق الأهداف التنموية ولقد استخدم الباحث الاستبيان والمقابلة والملاحظة لجمع المعلومات.

ساعدتنا هذه الدراسة بتزويدنا بالكثير من المراجع والمراجع والمصادر الهامة للبحث مما يوفر علينا الكثير من الجهد والوقت.

الدراسة الثانية: وهي عبارة عن دراسة قدمت للحصول على شهادة الماجستير بعنوان الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية دراسة تطبيقية لميزانية بلدية أدرار من

إعداد لمير عبد القادر وأنجزت هذه الدراسة بجامعة وهران سنة 2013 ـ 2014، ودارت إشكالية هذه الدراسة عن طريق التساؤل الرئيسي التالى: إلى أي مدى تساهم الضرائب المحلية في تمويل الجماعات المحلية وما مدى مساهمتها في تغطية نفقات البلدية ؟ وهل تستطيع الموارد الضريبية المحلية أن تمول ميزانية البلديات ؟ وهل القوانين والتشريعات الحالية تمكن الجماعات المحلية من استغلال كامل للموارد الضريبية؟ وهي دراسة هدفت إلى مدى ارتباط الضرائب المحلية بالعملية التمويلية للجماعات المحلية في الجزائر خاصة في البلديات، ولقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ولقد اعتمد في الإحصائيات والتقارير والدوريات التي تنشرها الهيئات الرسمية كما اعتمد على القوانين والتشريعات المعمول بها.

ولقد ساعدتنا هذه الدراسة في الجانب النظري بما تحتويه من معلومات تساعدنا في دراستنا.

الدراسة الثالثة: وهي عبارة عن دراسة قدمت للحصول على شهادة الدكتوراه بعنوان تسير الخدمات العامة المحلية: دراسة حالة ولاية تلمسان لنسرين سلمان، وأنجزت هذه الدراسة في جامعة أبوبكر بلقايد بتلمسان سنة 2017 ــ 2018، ودارت إشكالية هذه الدراسة عن طريق التساؤل الرئيسي التالي: كيف يتم تسير الخدمات العامة المحلية: بولاية تلمسان ؟ وهي دراسة هدفت إلى محاولة توضيح المكانة المهمة التي تحتلها ميزانية الجماعات المحلية من ميزانية الدولة، وما مدي توفرها لمختلف الخدمات المحلية للمواطنين وإبراز كيفية تسير هذه الخدمات ومدى الاهتمام برأي المستهلك اتجاه هذه الخدمات وحمايته بالاستعانة بتجربة الدولة المتقدمة في هذا المجال، ولقد استخدم الباحث المقابلة لجمع المعلومات واعتمدت الباحث المنهج الوصفي والمنهج التاريخي والمنهج التحليلي.

ولقد ساعدتنا هذه الدراسة في الجانب النظري بما تحتويه من معلومات مهمة.

الدراسة الرابعة: وهي عبارة عن دراسة قدمت للحصول على شهادة الدكتوراه بعنوان تحسين الخدمة العمومية على مستوى الإدارة المحلية في الجزائر، دراسة نظرية تحليلية حول تحسين الخدمة العمومية على مستوى الإدارة العمومية في الجزائر، لسهام رابحي، وأنجزت هذه الدراسة في جامعة باتنة ــ 1 في سنة 2018 ـ 2019 ودارت إشكالية هذه الدراسة عن طريق التساؤل الرئيسي التالي: كيف يمكن الارتقاء بمستوى تقديم الخدمة العمومية في ظل المشاكل التي تعانيها الإدارة المحلية الجزائرية؟ وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد جملة المشاكل التي تعيق نجاعة الخدمة العمومية في الإدارة المحلية ومحاولة تشخيصها والوصول إلى حلول من شأن تجسيدها أن يؤدي إلى معالجة مشاكل الإدارة على المستوى المحلى، واعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج التحليلي بصفة أساسية بالإضافة اعتماد المنهج الوصفي، ولقد تولت هذه الدراسة ضعف التخطيط على المستوى اللامركزي وتعدد الهياكل في ظل غياب صلاحيات ناجعة تحقق التنمية المحلية، وإهمال بعض المضامين المهمة في علاقة المواطن بالإدارة من خلال عدم وجود استراتيجيات واضحة.

ولقد ساعدة هذه الدراسة على تدعيم الإطار النظري في بحثنا.

صـــعوبات البحـــث: واجهتنـا بعـض الصـعوبات فـي إطـار إعـداد هـذه الدراسـة خاصـة فـي شـقها التطبيقي وتمثل في:

1 ـ صـعوبة الحصـول علـى بعـض المعلومـات المختلفـة التـي لهـا علاقـة مباشـرة بموضـوع المـذكرة نظرا لإضفاء طابع السرية عليها من قبل موظفي الهيئات العمومية التي تم اللجوء اليها لهذا الغرض.

2 ـ نقـص المراجـع ذات القيمـة العلميـة فـي المجـال الـذي يتنـاول موضـوع تطبيـق الرقمنـة علـى الجماعات المحلية العمومية.

هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم بحثنا هذا وفق الهيكل التالي:

الفصـل الأول: وهـو الإطـار النظـري وتناولنـا فيـه الجماعـات المحليـة وتطبيقـات الرقمنـة عليهـا وتفـرع عنـه ثلاثـة مباحـث الأول عموميـات حـول الجماعـات المحليـة والثـاني ماهيـة الرقمنـة والثالـث رقمنـة الجماعـات المحليـة. والفصـل الثـاني وهـو دراسـة ميدانيـة الرقمنـة فـي البلديـة ـ وادي ليلـي تيـارت ـ تفرع عنـه مبحثين الأول يتضـمن تقـديم عـام لبلديـة وادي ليلـي ـ تيـارت ـ والثـاني أثـر تطبيقـات الرقمنـة على مستوى مصالح بلدية وادي ليلي

الفصل الأول:

إدارة الجماعات المحلية

وتطبيقات الرقمنة عليها

تمهيد:

تـراهن الجماعـات المحليـة ف الجزائـر علـى عـدة تحـديات وجـب عليهـا تجاوزهـا فـي ظـل لبيئـة الاتصـالية الحديثـة التـي تتميـز بالتفاعليـة والآنيـة، خاصـة مـع تفعيـل التكنولوجيـا الحديثـة والانتقـال نحـو الرقمنـة فـي العديـد مـن القطاعـات، فهـي تعمـل ضـمن إمكانيـات متاحـة ومتـوفرة فـي حـدود اختصاصـها محليـا، ويبقـي العامـل التقنـي رهانـا حقيقيـا أثنـاء محاولتهـا تجسـيد الخطـط والسياسـات علـى أرض الواقـع، فعنـد تأهيـل الكـوادر البشـرية يتطلـب ذلـك أغلفـة ماليـة ضـخمة يصـعب تغطيتهـا وكـذلك غـاب الخبـرة الكفيلـة بتعزيـز أداء المؤسسـات العموميـة وإيصـالها لقاعـدة رقميـة فعالـة تـربط جميـع المجـالات، حتـي وإن كانـت المبـادرات الأوليـة عبـارة عـن اسـتخراج بعـض الوثـائق بيومتريـة مـن قاعـدة بيانـات الكترونيـة إلا أن الرقمنـة أثنـاء الإنجـاز هـي أعمـق مـن ذلـك بكثيـر وسـنتطرق لكـل ذلـك فـي هـذا الفصـل مـن خـلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم حول الجماعات المحلية.

المبحث الثاني : مفاهيم حول الرقمنة.

المبحث الثالث: رقمنة الجماعات المحلية.

المبحث الأول: عموميات حول الجماعات المحلية

إن مفهوم الجماعات المحلية له عدة تسميات، فهناك من يطلق عليه بمصطلح الإدارة المحلية لتمييزها عن الإدارة المركزية كما هو معمول به في بريطانيا وبعض الدول التي اخذن بنظامها والبعض يسميها الإدارة المحلية مثل فرنسا والدول التي أخذت بنظامها وفي بحثنا هذا سنستخدم مصطلح الجماعات المحلية بما أنه شائع في الفقه والنصوص الجزائرية .

المطلب الأول: تعريف الجماعات المحلية

يعرف علي انها (وجود هيئات منتخبة من اهل الوحدة المحلية اما انتخابا يشمل جميع اعضائها أو يشمل الكثير منهم، وإما مختارة محليا تعهد اليها الإدارة المركزية بالاضطلاع بإدارة كل أو بعض المرافق والشؤون المحلية، ويكون لها شخصية معنوية وذمة مالية مستقلة وأجهزتها المحلية، كما انها تخضع لرقابة وإشراف من السلطات المركزية)[1].

وبالنسبة لتعريف البلدية (فهي الجماعات الإقليمية الأساسية التي تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتنشأ بموجب قانون)[2].

كما تعرف الولاية علي أنها (جماعة عمومية، اقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتشكل مقاطعة ادارية للدولة وتنشأ بموجب قانون، كما لها اسم ومقر ومجلس شعبي منتخب)[3].

من التعريفين السابقين نستنتج أن:

الجماعات المحلية (هي وحدات جغرافية مقسمة من اقليم الدولة، وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولاية والمدن والقرى، وتتولي شون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي)[4]

المطلب الثاني: أهمية الجماعات المحلية وأسباب اعتمادها

لدي الجماعات المحلية أهمية تكمن في:

أولا: أهمية الجماعات المحلية

اهتمت البشرية منذ القديم بما يسمي في وقتنا الحالي بالجماعات، وهذا أثار اهتمام عديد الباحثين، فنجد منهم علماء الاجتماع الذين يرنها صورة من صور التضامن الاجتماعي التي تقوم على فكرة تقسيم العمل. كما اهتم علم الإدارة بالجماعات المحلية حيث لا يمكن تجسيد فكرة التنظيم في الادارة العامة دون التركيز على نظام الادارة المحلية [5] .

---

[1]: مصطفي الجندي ، الإدارة المحلية و استراتيجياتها ، منشأ المعارف ، الإسكندرية ،مصر1987 ، ص 20 .

[2]: المادة الأولي من القانون 08/90 الصادرة 07 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية .

[3] : المادة الأولي من القانون 08/90 الصادرة 07 أفريل 1990 المتعلق بالولاية .

[4]:عبد الرزاق ابراهيم الشيخلي ، الإدارة المحلية ، دراسة مقارنة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولي ، الأردن ، 2001 ، ص20 .

[5] : عمار عوابدي ، القانون الإداري ، الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2002 ، ص221 .

أما في الجانب السياسي فتجسد الجماعات المحلية فكرة الديمقراطية من خلال مشاركة المنتخبين في صنع القرار على مستوى البلدية أو الولاية لحل مشاكلهم[6].

ثانيا: أسباب اعتماد الجماعات المحلية

تعتبر أسباب اعتماد نظام الإدارة المحلية موجدة في كل الدول تقريبا تتمثل أساسا في:

1 . تزايد مهام الدولة

انتقال الدولة مما يعرف بالدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة في الوقت الحاضر حيث أصبحت تتدخل في المسائل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مما صعب عليها الاعتناء بكل هذه المسائل الجديدة، مما فرض عليها إنشاء هياكل مساعدة أهمها الإدارة المحلية.

2 . التفاوت بين أجزاء إقليم الدولة الواحدة

تختلف أقاليم الدولة من الناحية الجغرافية والسكانية فهناك أقاليم ذات مساحات واسعة وعدد سكان قليل والعكس، كما تختلف الأقاليم من الناحية الاقتصادية تبعا للمناخ والموارد المتاحة في هذه المناطق، فهذا الاختلاف فرض الاستعانة بالإدارة المحلية لتسيير شؤون الإقليم.

3 . تجسيد الديمقراطية

تعتبر الإدارة المحلية وسيلة فعالة شراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة وتمثل بذلك مؤشرا على الديمقراطية[7]، إضافة إلى أن الإدارة المحلية أدرى بمشاكل واهتمامات المواطن المحلي من الإدارة المركزية لكونهم جزءا من حياتهم الإجتماعية.

حيث أن وجود الهيئات المحلية يساعد علي حل المشاكل المحلية محليا، وفي الجهد والمال[8].

المطلب الثالث: خصائص ومميزات الجماعات المحلية

تتميز الجماعات المحلية بجملة من الخصائص والمميزات تتمثل أساسا فيما يلي:

1ـ الاستقلالية الإدارية: أن الاعتراف بالشخصية المعنوية ينتج استقلالا اداريا للجماعات المحلية طبقا

للمادة الأولى من القانون 08/90 المتعلق بقانون البلدية، فالاستقلال الإداري يكون بإنشاء أجهزة ادارية تتمتع بالسطلة اللازمة تقوم بالتنسيق بين الإدارة المحلية والإدارة المركزية وفقا لنظام رقابي معتمد من طرف الإدارة المركزية .

ومن مزايا الاستقلالية الادارية:

. تخفيف العبء عن الإدارة المركزية نظرا لكثرة وتعدد وظائفها،

. تجنب التباطء وتحقيق الاسراع في اصدار القرارات المتعلقة بالمصالح المحلية.

---

[6] : عبد الرزاق ابراهيم الشيخلي ، مرجع نفسه ، ص 17 .

[7] : عمار عوابدي ، مرجع نفسه، ص323.

[8] : عبد الرزاق ابراهيم الشيخلي ، مرجع نفسه ، ص 22 .

. تفهم أكثر وتكفل أحسن برغبات وحاجات المواطنين من الادارة المركزية.

ـ تحقيق مبدأ الديمقراطية عن طريق المشاركة المباشرة للمواطن في تسيير شؤونه العمومية والمحلية.

2. الاستقلالية المالية: تتصرف لفظة الاستقلالية المالية autonomie المشتقة من اليونانية Autonomie automos الى من يسير ذاتيا[9].

حيث تتمتع الجماعات المحلية بخاصية الاستقلالية المالية، أو الذمة المالية وفقا للمادة الاولى من القانون المتعلق بالولاية والبلدية. فلاستقلال المالي يعني توفر موارد مالية خصة للجماعات المحلية تمكنها من اداء مهامها الموكلة لها وإشباع حاجات المواطنين. ومن مزايا الاستقلالية المالية:

. حرية التسيير والتي تتضح في التحكم في الميزانية وحرية تسيير الممتلكات.

. حرية تقدير النفقات والإيرادات وكذا حرية تخصيصها.

المطلب الرابع: مهام الجماعات المحلية

أصبحت الجماعات المحلية في الوقت الحاضر منوطة بعدة مهام وصلاحيات، فقد امتد دورها الأن ليشمل جميع الميادين إذ أصبحت تختص في أعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحماية البيئة والسياحة والتي تتمثل فيما يلي :

أولا – المجال المالي: إن الجماعات المحلية البلدية والولاية مسؤولة عن تسيير مواردها المالية والتي تتمثل في حصيلة الموارد الجبائية، مداخل ممتلكات، الإعلانات والقروض، الهدايا.

ثانيا– المجال الاقتصادي: تقوم الجماعات المحلية بعدة مهام في المجال الاقتصادي أهمها:

1. توفير حاجيات المواطنين وتقديم خدمات ذات مستوى مقبول وتحسين مستوى المعيشة.
2. تعبئة الطاقات والمهارات بإدماجها في العملية الاقتصادية والتنموية.
3. تطوير النشاطات الاقتصادية وترقية الاستثمار والصناعة الصغيرة والمتوسطة وتشجيع المتعاملين الاقتصادين .
4. تنشيط الأسواق القائمة وخلق أسواق جديدة.
5. حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية، وبعث الترقية الفلاحية في المنطقة إلى جانب حماية الثروة الغابية والحيوانية وتطوير الري، إضافة إلى التعمير والتهيئة والتنمية المحلية ووظائف أخرى.

ثالثا– المجال الاجتماعي: من بين اختصاصات الجماعات المحلية في المجال الاجتماعي نذكر مايلي:

[9]:مسعود شيهوب، مدى تكف الادارة المحلية الجزائرية مع الحقائق الوطنية الجديدة، مجلة الامة، الجزائر، العدد 03، 2002، ص31.

1- الاهتمام بقطاع السكن، بإيجاد السكن الملائم من خلال خلق شروط الترقية العقارية وتفعيلها بإنشاء المرافق والمقاولات البلدية والولائية، والمشاركة في عمليات الاصلاح واعادة البناء.

2- الاهتمام بمساعدة العجزة والمسنين والمعاقين ومحاولة إدماجهم بالمراكز الخاصة، والتكفل بالمعوزين والمشردين والمرضي عقليا.

3- توفير شروط النظافة العامة والسهر على تطبيق أعمال الوقاية وانشاء الهياكل الصحية من قاعات العلاج والمستشفيات.

4- التشجيع والمساهمة في برامج ترقية التشغيل والاهتمام بالترقية والتكوين المهني.

رابعا- المجال الثقافي السياحي: تعمل الجماعات المحلية على إنشاء منشآت ثقافية وتسيرها وصيانتها كمتاحف وقاعات السينما، والمراكز الثقافية .

المطلب الخامس: مقومات نظام الجماعات المحلية

يقوم نظام الجماعات المحلية على كيانات تنظيمية وإدارية ومالية مستقلة، لها شخصيتها المعنوية ولها الصلاحيات المترتبة على هذا الاستقلال، إلا أنه لا يتاح للفروع المحلية ممارسة بعض من مجالات أعمالها، إلا في نطاق ما يسمح لها، ومن خلال ما تفوضه السلطة المركزية والرقابة التي تمارسها عليها ومن بين العناصر التي تقوم عليها أجهزتها.

أولا- الاعتراف بالشخصية المعنوية لجزء من إقليم الدولة: وهي الاعتراف بالشخصية المعنوية لجزء من اقليم الدولة كمحافظة أو ولاية أو المدنية، فيما يترتب على ذلك من استقلال في القيام برعاية المصالح المحلية التي يعترف بها المشرع لهذا الإقليم عن طريق إدارة مرافق المحلية، التي يحددها القانون في بيانه لاختصاصات الهيئات المحلية.

" وفكرة الشخصية المعنوية أو الاعتبارية تعني اعتراف القانون بالشخصية القانونية ـــ بالإضافة إلى الإنسان أو الشخص الطبيعي ـــ لمجموعة من الأشخاص تعمل على تحقيق هدف مشترك أو مجموعة من الأموال المرصودة إلى بلوغ الغاية المحددة، مع ما يترتب على قيام الشخصية المعنوية من نتائج قانونية تتركز في قيام شخص قانوني جديد يتمتع بالأهلية الكاملة في حدود أهدافه، فيكون أهلا لاكتساب تحمل الالتزامات، وتكون له ذمة مالية مستقلة وموطن خاص به ونائب يعبر عن إرادته ويتمتع بحق التقاضي كمدعي أو مدعي عليه .

ثانيا- الاستقلال في الإدارة المرافق المحلية والمالية :تتمتع الجماعات المحلية بقدر مناسب من الاستقلال في إدارة المرافق المحلية ويتولى المشرع في تحديد المرافق المحلية وتميزها عن المرافق القومية على أساس الاعتراف بوجود مصالح متميزة .

ويعني هذا أن الجماعات المحلية تتمتع بقدر كبير من الاستقلال في تنظيم أعمالها وفي وضع أنظمتها الإدارية وفي اتخاذ القرارات ووضع السياسات التي تراها مناسبة وفي تسير اجهزتها وتدبير مواردها المحلية بقدر من الاستقلال في تسر شؤونها يفوق بكثير ما هو متاح للفرع الادارية التابعة للأجهزة المركزية ذلك لأن القانون يخلع على أجهزة الإدارة المحلية شخصية اعتبارية مستقلة

عن الجهاز الاداري المركزي ويعطيها الكثير من الصلاحيات في تحصيل الرسوم والضرائب المحلية، واستخدمها في تمويل أنشطتها وخدمتاها وينبغي ملاحظة أن الصلاحيات التي تتمتع بها وحداتها والاستقلال والشخصية الاعتبارية التي تخلع عليها تكون بقوانين تصدر من السلطة التشريعية المركزية وبموافقتها. هذه القوانين تختلف من الدولة إلى أخرى، بل وقد يختلف في الدولة على مرور الزمن.

وما يمكن قوله أن الجماعات المحلية يجب أن تقوم على الشؤون المحلية والتي يتم اختيارها بواسطة الاقليم ذاته، فالإقليم هو الذي يختار الهيئات المحلية ووسيلته الطبيعية هو الانتخاب، وأن يكون أعضائه من أبناء الإقليم القاطنين فيه، من المدركين لمشاكله وهذه الهيئات المحلية يجب أن يتوفر لها الاستقلال عن الإدارة المركزية، مع ممارسة الرقابة على أعمالها عن طريق الوصاية.

ثالثا- الوصاية الإدارية: يسمح لنظام الجماعات المحلية بنوع من الاستقلال في ممارسة اختصاصاتها الإدارية، غير أن هذا الاستقلال نسبي غير كامل إذا تخضع الجماعات المحلية في ممارسة وظائفها لنوع من الرقابة والاشراف تمارسه عليها السطلة المركزية ضمانا للوحدة وسلامة السياسة الإدارية في الدولة، ويطلق عليها نظام الوصاية الادارية التي تعتبر عنصر من العناصر الاساسية في الادارة المحلية وتتمثل هذه الوصاية الادارية فيما تملكه السلطة الوصية المختصة بالرقابة، من سلطات محددة قانونا تمارس على الهيئات اللامركزية ذاتها وعلى أعمال هذه الهيئات أي على القرارات التي تصدرها هذه الوصية المختصة السلطة المركزة في العاصمة أو ممثلي السلطة المركزية في الأقاليم، وقد تكون الهيئات لامركزية عليها على هيئات لامركزية أدني كاختصاص المجلس الشعبي الولائي بهمة الاشراف والرقابة على أعمال نشاط المجلس الشعبي البلدي، أو وصاية رئيس الدائرة كممثل عن الوالي فهي مراقبة أعمال نشاط المجلس الشعبي البلدي .

رابعا- مجالس محلية منتخبة: ويعني ذلك ضرورة إدارة شؤون كل جماعة محلية بواسطة مجلس محلي منتخب يمثل الإدارة العامة لمواطني الجماعة أي بواسطة حق الانتخاب من سكان هذه الوحدات ويعتبر عنصر الانتخاب من العناصر ذات الأهمية في نظام اللامركزية المحلية، نظرا لتجاوبه مع الأفكار الديمقراطية وما له من أثار محدودة في رفع درجة الوعي العام لدي الجماهير وزيادة الشعور بالمسؤولية إزاء مجتمعها .

هذه المجالس المحلية المنتخبة تمثل الارادة العامة للمجتمعات المحلية وتضطلع بصلاحيات تقريرية ورقابية في إطار اختصاصاتها، وفي نطاق رقعتها الاقليمية وفي الأصل أن تشكيل المجالس المحلية باعث سياسي، وأن الادارة المحلية هي الادارة القريبة من الأهالي قربا ماديا ومعنويا بالإضافة إلا أن الانتخاب المباشر ضرورة لدعم استقلال السلطات المحلية في مواجهة الحكومة المركزية، ولأن تنمية المجتمع أو التنمية الاقتصادية والاجتماعية تقوم أساسا على المشاركة الشعبية في التخطيط والتمويل والادارة والتنفيذ وفي التطبيق العلمي تأخذ الجماعات المحلية بأسلوب من الأساليب التالية أو تجمع بينهما بطريقة أو بالأخرى:

1. تشكيل الجلس كلية بالانتخاب المباشر مثل الجزائر .

2. أن تكون الغلبة في المجلس للأعضاء المنتخبين، ويكمل المجلس عن طريق الاختيار أو الانتخاب الغير المباشر.

3. أن تكون الغلبة في المجلس للأعضاء المنتخبين ويكمل تشكيل المجلس المعنيين.

خامسا- المشاركة الشعبية والمساءلة: يحتاج نظام الجماعات المحلية إلى نوع من الوعي السياسي الذي يساعد على إحساس المواطنين بأهمية دورهم بالمشاركة الشعبية فيما تتخذه المجالس المحلية من قرارات وما تقوم به من أعمال، فالمشارك الشعبية تعتبر في هذا الاطار أحد المقومات الأساسية لقيام نظام الإدارة المحلية، وبدون المشاركة الشعبية في إتخاذ القرارات بالمجالس المحلية وفي الأعمال الخاصة بالتنمية المحلية تبعد وحدات المحلية عن حقيقة ما يحس به المواطنين من مشكلات وحاجات، وهنا تبرز أهمية التنظيم الملائم لأجهزة الجماعات المحلية الذي يحقق التعاون الفعال للجهود الشعبية مع الجهود الحكومية.

فالمشاركة الشعبية هي اشتراك المواطنين كأفراد أو جماعات مع جهات الإدارة في تحديد الاحتياجات أو أولويات المجتمع، أو تحديد أفضل الوسائل لتحقيق هذه الاحتياجات، أو وضع سياسات أو تمويل المشروعات أو تنفيذ سياسات أو القرارات وبمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والاسهام في تقديمها في أقصى ما يمكن.

كما أن المشاركة الشعبية تقضي إلى علم تام بالقرارات المتعلقة بالتخطيط والسياسة والاحتياجات المحلية والمشاريع الانمائية الحالية والمستقبلية، وجميع الجوانب المالية لسياسة اللامركزية بما في ذلك الإيرادات والنفقات والتكاليف، والخدمات والديون.

وبالتالي فإن عملية المساءلة ضرورية للحفاظ على كفاءة ونوعية الخدمات المقدمة، وبذلك فإن هذه المساءلة عاملا يدعم المشاركة إذ أن نجاح المحاولات الرامية إلى زيادة المشاركة يقاس بمدي لجوء الشعب إلى المشاركة، لمحاسبة الحكومة المحلية على أعمالها وتثير المساءلة عدة تساؤلات تتعلق بقدرة الحكومات والمجتمعات المحلية على إدارة شؤونها نظرا إلى أن هذه القدرة عنصر أساسي وبمشاركة المواطنين.

وبالتالي يمكن تحديد المجالات والتدابير العلاجية لبناء القدرات على المستوى المحلي وبالتأكيد في إيجاد وسيلة حيوية لبناء هذه القدرة الحيوية.

المبحث الثاني: مفاهيم حول: الرقمنة.

أدي التطور التكنولوجي المتسارع، إلى بروز بعض المصطلحات كالإدارة الالكترونية، الخدمات الرقمية، الإدارة الرقمية، التحول الرقمي، أين أدي هذا التطور إلى إعادة النظر في طرق تقديم الخدمات العمومية، من خلال إدخال التكنولوجيا على التسيير الإداري، وتذليل الصعوبات منها عناء النقل والقضاء على البيروقراطية والتخلص من طوابير الانتظار.

المطلب الأول: مفهوم الرقمنة.

بالإضافة إلى ما تم تناوله من تعاريف في الفصل الأول سنتطرق في هذا المطلب إلى ثلاث فروع، حيث الفرع الأول يشمل تعريف الرقمنة أما الفرع الثاني نستعرض المفاهيم المشابهة لها، بينما الفرع الثالث يتناول الأهمية التي تكسيها.

الفرع الأول: تعريف الرقمنة.

تعتبر الرقمنة مصطلح حديث الاستعمال، وتعرف عموما أنها عملية تحويل البيانات من الشكل التناظري إلى الشكل الرقمي [10] .

تعرف ايضا: أنها عملية تحويل الأشياء المادية إلى أشياء رقمية في الحاسوب، مثلا مجموعة من النصوص المكتوبة والصور من الحالة الورقة العادية، إلى شكل رقمي يكون في شكل ملفات، بواسطة أدوات تكنولوجية كالماسح الضوئي[11].

أوهي عملية الكترونية راقية تكمن من تحويل الوثيقة، مهما كان نوعها من طبيعتها الأصلية الجامدة من أجل فهرستها على شكل نص مرقمن[12].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الرقمنة هي عملية تحويل بطريقة الكترونية لمحتوى مادي ملموس (كتاب أو صورة مثلا) إلى شكل مقروء بواسطة أجهزة متخصصة كالكمبيوتر مثلا.

الفرع الثاني: المفاهيم المشابهة لمفهوم الرقمنة .

يتشابه مفهوم الرقمنة مع مفاهيم أخرى على سبيل المثال لا الحصر نجد: (الإدارة الالكترونية والخدمات الرقمية وكذا التحول الرقمي) وهذا ما سنحاول تناوله فيما يلي:

أولا: الإدارة الالكترونية والرقمية: تعتبر الإدارة الالكترونية من بين أهم المصطلحات الحديثة التي ارتبط ظهورها بالتطور التكنولوجي الذي شهده العالم وهي تعرف على أنها :"عملية تحويل الأعمال

والخدمات الادارية بسرعة عالية دون استخدام الورق مما يساهم في تحقيق الفاعلية في تقديم الخدمات[13] .

---

[10] : ريمي ريفيل ، الثورة الرقمية ، ثورة ثقافية ؟، ترجمة سعيد مبخوت ، الكويت : عالم المعرفة ،المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، 2018 ، ص 27 .

[11]:صليحة حدوش ،أثر رقمنة الادارة المحلية في تحقيق الرضا لدي المواطن في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية ،البليدة : جامعة على لونيسي ، كلية الحقوق و العلوم السياسية (2008_2021)، ص18.

[12]:كلثوم عطاب ، مكي الدراجي ، رقمنة الشباك الالكتروني الموحد للوثائق البيومترية كآلية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر : بلدية ورقلة نموذجا ، مجلة المجتهد القضائي ، العدد 02 ، أكتوبر 2021 ، ص 1255 .

[13]: مركمال على ، عصرنة الإدارة في الجزائر ، مجلة آفاق العلوم ، العدد 2021، ص 458 .

كذلك تعرف على أنها التطبيق الالكتروني للخدمات التي تؤدي إلى التواصل بين الحكومة والأعمال والقيام بالعمليات الداخلية الكترونيا بغية تبسيط وتحسين وجه الإدارة المرتبطة بالموطنين[14].

فمن خلال التعاريف السابقة نستطيع القول أن الإدارة هي عبارة عن استعمال تكنولوجيا المعلومات الحدثة في مجال التعاملات المختلفة تهدف إلى تبسيط الإجراءات الإدارية و تخفيفها على الأفراد.

وهنا تبرز العلاقة بين مفهوم الرقمنة والإدارة الالكترونية في أن كلاهما يشير إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية في مجال الإدارة وتقليل الاستخدام الورقي للوثائق.

ثانيا: التحول الرقمي والرقمنة: يعرف التحول الرقمي بأنه عملية تغيير في النمط عمل الإدارة أو المؤسسة في عديد مصالحها، والانتقال من العمل التقليدي الكلاسيكي إلى العمل الرقمي، أي رقمنة المصالح يتشابه مصطلح الرقمنة مع التحول الرقمي، في حين يعتبر الكثير أنهما مصطلحين مترادفين، فالرقمنة هي فصل كل ما هو مادي وتحويله في شكل نسقي أو ملف، أما التحول الرقمي هو نتيجة مباشرة للرقمنة [15]، بحث يشمل تنسيق كل من الرقمنة مع المورد البشري، وكذا الخطط المضبوطة للوصل إلى عملية التحول الرقمي.

ثالثا: الإدارة الرقمية والرقمنة :تعرف الإدارة الرقمية في أنها استراتيجية إدارية تستخدم وسائل اتصال رقمنة وتسعي إلى الاستفادة منها في تحقيق العمليات الإدارية بهدف الرفع من العمل الإداري[16].

من خلال هذا التعريف يمكن القول أن الإدارة الرقمية هي فلسفة إدارية تقوم على أساس تحديث العمل الإداري وفق تقنيات تكنولوجية جديدة تهدف لتحقيق الأفضل بينما تبقي الرقمنة هي العنصر الأساسي في العملية.

رابعا: الخدمات الرقمية والرقمنة: يشير مصطلح الخدمات الرقمية إلى مجموعة الخدمات التي تقدم للأفراد وتستخدم فيها التكنولوجيا الحديثة المعتمدة أساسا على شبكة الأنترنت مثل الخدمات المصرفية ومواقع التجارة الالكترونية ويشترك المفهومان في أن كلاهما يتضمن تمثيل البيانات ومعالجتها بتنسيق ثنائي ويعتمدان على شبكة الأنترنت لتقديمها في حين يختلفان في طريقة تقديم الخمة وكيفية توصيلها للأفراد وما يمكن قوله أن الرقمنة تتشابه إلى حد بعيد مع المصطلحات

---

[14]: بورحلة سعيدة ، الإدارة الالكترونية المحلية ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، تخصص تنظيم سياسي راداري ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، 2021/2020 ،ص28 .

[15]:https: //www.scrive.com/de/digitale-transformation الاطلاع على الموقع :2024/04/15 على الساعة19:15

[16]:موضي بنت مشرف بن بر البقعاوي، دور الإدارة الرقمية في تفعيل الاتصال الاداريات في المرحلة الثانوية بمدينة حائل، مجلة العلوم التربوية والنفسية، العدد 24، أكتوبر 2019 ، ص06 .

السالفة الذكر وتهدف إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية وتبسيط الإجراءات على الأفراد وتحسين جودة الخدمات المقدمة لديهم.

الفرع الثالث: أهمية الرقمنة.

تكتسي الرقمنة أهمية كبيرة خصوصا فيما تعلق بالأعمال الإدارية ويتجلى ذلك من خلال أن:

- مساهمة الرقمنة في تطوير النشاط الإداري.
- دور الرقمنة في حفظ المستندات والسجلات والوثائق بطريقة آمنة، ما يسهل إمكانية استرجاعها والتقليل من خطر فقدانها.
- إتاحة المجال للوصول إلى المعلومة والملفات في ظرف وجيز ما يحقق السرعة في الإنجاز.
- مساهمتها في القضاء على الفساد الإداري وزيادة الشفافية[17] .

المبحث الثالث: رقمنة الجماعات المحلية

أصبح خيار التحول الى الجماعات المحلية الرقمية ضرورة ملحة وجعل تدفق المعلومات الخاصة بالتسيير في الشأن المحلي لصالح المواطن يمكن الجهات الفاعلة من تحقيق فهم مشترك للمعلومات المتاحة وبفضل ذلك سوف يجهزون أنفسهم بإطار مرجعي مشترك يسهل التعاون المتبادل، حيث تطرقنا في هذا المبحث إلى: الإطار القانوني لرقمنة الجماعات المحلية، بالإضافة إلى الخدمات المعنية بالرقمنة في الجماعات المحلية، وخطوات رقمنة الجماعات المحلية، وإلى تقييم عملية رقمنة الجماعات المحلية.

المطلب الأول: الإطار القانوني لرقمنة الجماعات المحلية

لقد صدر القانون الذي يتبنى وبصفة رسمية التوقيع والتصديق الإلكتروني حتى يمكن التأثير القانوني للإدارة الإلكترونية في الجزائر ومنها الجماعات الإقليمية، فأما عن التوقيع الإلكتروني فقد تبنته المادة (323) من القانون المدني المعدل والمتمم قبل صدور القانون المذكور سلفا بما لايدع مجالا للشك، غير أن المادة 7 من هذا القانون حددت له شروطا ومتطلبات حتي يكون صحيحا وناجحا أما عن المصادقة فقد أسندها هذا القانون لثلاثة أنواع من السطلة حسب التدرج والتخصص: أولا للسلطة الوطنية الحكومية للتصديق الإلكتروني طبقا لأحكام المواد 16 و18 من القانون المذكور وأسند الإشراف عليها للوزير الأول ثم للسلطة الحكومية للتصديق الإلكتروني والتي وضعت تحت سلطة وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال وفي الأخير السلطة الاقتصادية تحت إشراف السلطة المكلفة بضبط البريد والموصلات السلكية واللاسلكية[18] .

[17]: مدكور مليكة، التحديات الأخلاقية للرقمنة ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية ، العدد 02 ، 2022 ص 159

[18]:سلامة عبد المجيد، تطبيقات الإدارة الالكترونية وأثرها على الجماعات المحلية، مجلة الحقوق والحريات، العدد الخامس، جامعة خيضر، بسكرة، 2018، ص69– 70 .

المطلب الثاني: الخدمات المعنية بالرقمنة في الجماعات المحلية

تتمثل هذه الخدمات في[19]:

أولا- رخصة السياقة البيومترية والبطاقة الرمادية الإلكترونية: استكمالا لسعي البلدية الإلكترونية تم البدء باستخدام أول رخصة سياقة بيومترية بالبلدية شهر جوان 2019، بناءا على برقية وزارة الداخلية والجماعات المحلية المتعلقة بتعميم إصدار الوثيقتين عبر كل البلديات بعدما تم اعتمادها في بلديات مركز الولاية كمرحلة أولى لتقديم المنصة الإلكترونية والتأكد من استقرارها، كما سيتم استبدال البطاقة الرمادية في شكلها الحالي ببطاقة الكترونية لتحسين الخدمة العمومية من جهة والقضاء على تزوير وثائق المركبات من جهة أخرى والصور رقم(01،02،03،04) أدناه توضح ذلك:

الصورة رقم (01): رخصة السياقة التقليدية

المصدر: من خلال البحث في شبكة الأنترنت

الصورة رقم (02): رخصة سياقة بيومترية

المصدر: من خلال البحث في الأنترنت

التعليق: من خلال الصورتين **(01) و(02)** نلاحظ: أنه قد تم تحويل رخصة السياقة من الشكل التقليدي إلى الشكل البيومتري، حيث أصبحت هذه الأخيرة تتميز بمعلومات إلكترونية حول السيارة، وبشريحة إلكترونية كما ساهمت في القضاء على تزوير وثائق المركبات.

[19]:إيمان حمدي جليلة وبورارير محمد ياسين، واقع الإدارة الإلكترونية ومساهمتها في تحسين جودة الخدمة العمومية على مستوى الجماعات المحلية، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، العدد2، المجلد 3، ص343 – 344 .

الصورة رقم(03):بطاقة رمادية تقليدية

المصدر: من خلال البحث في الأنترنت

الصورة رقم (04):بطاقة رمادية بيومترية

المصدر: من خلال البحث في الأنترنت

التعليـــق: مـن خـلال الصـورتين (03) و(04)نلاحـظ: أنـه قـد تـم تحويـل البطاقـة الرماديـة مـن شـكلها التقليـدي إلـى بطاقـة إلكترونيـة لتحسـين الخدمـة العموميـة، حيـث تتضـمن هـذه البطاقـة الرماديـة البيومترية كافة المعلومات المتعلقة بالسيارة.

ثانيـا ـــ التســجيل الإلكترونـــي للحـــج: تـم البـدء فـي التسـجيل الإلكترونـي للحـج بالبلديـة موسـم 2016 لتخفيـف عبـئ اسـتخراج مختلـف الوثـائق والوقـوف بالطـابور لاسـتكمال إجـراءات التسـجيل اليـدوي، وتـتم العمليـة حاليـا إمـا مـن طـرف المعنـي بمـلء اسـتمارة إلكترونيـة علـى موقـع وزارة الداخليـة أو التسـجيل فـي المنصـة الإلكترونيـة للبلديـة بطريقـة بسـيطة وسـريعة وتتمتـع العمليـة بـإجراء قرعـة إلكترونيـة لاحقا .

ثالثاـــ الشـــباك الإلكترونـــي: يعتبـر مـن أهـم الإجـراءات التـي اسـتحدثتها وزارة الداخليـة والجماعـات المحليـة والتهيئـة العمرانيـة للقضـاء علـى الاخـتلاف المتسـببة فـي تعطيـل بعـض مصـالح المـواطن بسـبب

المعالجة الكلاسيكية اليدوية للملفات وعدم الشفافية في التسيير والبيروقراطية وكثرة الوثائق المكونة للملفات ويعمل هذا الشباك على استقبال طلبات مختلف الوثائق البيومترية (جواز السفر، بطاقة التعريف الوطنية، رخصة السياقة) وتسجيلها بصفة آنية في قاعدة معطيات مركزية، وذلك بإستغلال الربط المباشر مع قاعدة معطيات الوثائق البيومترية وكذا السجل الوطني الآلي للحالة المدنية إضافة للوثائق البيومترية سوف يتم توزيع هذا الشباك بصفة تدريجية إلى وثائق أخرى.

رابعا ـــ بطاقة التعريف وجواز السفر الإلكترونيين البيومتريين: وضعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية تحت تصرف المواطنين موقع إلكتروني على شبكة الأنترنت لطلب ومتابعة الملف الإلكتروني لاستخراج الوثيقتين، وهذا من خلال انشاء ملف تعريفي بالتسجيل في الموقع للتعرف على الوثائق المطلوبة ومعايير الصور قبل رفعها ملء استمارة طلب إلكترونية وطبعا واختيار مركز لإيداع الملف واستكمال الإجراءات في المنصة الإلكترونية البلدية، والمتعلقة بأخذ البصمة البيومترية والتوقيع الإلكتروني، أما في حالة حيازة جواز سفر بيومترية فيمكن طلب بطاقة التعريف مباشرة بملء استمارة إلكترونية على الموقع واختيار مركز لاستلامها، وفي كل الحالات يتلقى المواطن رسالة على الهاتف لإعلامه بضرورة التقرب إلى البلدية المختارة لاستلام وثائقه، وهذا يمكن بعض الفئات المتمثلة أساسا في الأشخاص المسنين أو المرضى أو المتواجدين بالمستشفيات الاستفادة من خدمات المحطة البيومترية المتنقلة التي توفرها الولاية لصالح البلديات تحت الطلب لإعفاء المذكورين من عناء التنقل إلى البلدية قصد استكمال اجراءات حولهم على وثائقهم البيومترية [20] والصور رقم (05،06،07،08) أدناه توضح ذلك:

الصورة رقم (05):بطاقة التعريف الوطنية التقليدية

المصدر: من خلال البحث في الأنترنت

[20]: بوعزة بلقاسم والعقيربكمال، الخدمة العمومية الإلكترونية في الجماعات المحلية الواقع والمأمول، مجلة أفاق علمية،العدد2،المجلد 12، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيارت، 2020، ص151 - 152 .

الصورة رقم (06):بطاقة التعريف الوطنية البيومترية

المصدر: من خلال البحث في الأنترنت

التعليـق: مـن خـلال الصـورتين (05) و(06)نلاحـظ: أنـه قـد تـم تحويـل بطاقـة التعريـف الوطنيـة مـن شـكلها التقليـدي إلـى الشـكل البيـومتري، حيـث تتميـز هـذه الاخيـرة بصـغر الحجـم، وتحمـل شـريحة إلكترونية، وتحتوي على رقم سري خاص .

الصورة رقم (07):جواز السفر التقليدي

المصدر: من خلال البحث في الأنترنت

الصورة رقم (08):جواز السفر البيومتري

المصدر: من خلال البحث في الأنترنت

التعليـق: مـن خـلال الصـورتين (07) و(08)نلاحـظ: أنـه قـد تـم تحويـل جـواز السـفر مـن الشـكل التقليـدي إلـى الشـكل البيـومتري، حيـث تتميـز هـذه الاخيـرة بصـغر الحجـم، ورقـم خـاص بجـواز السـفر البيومتري، ورقم تعريف وطني .

خامسا ــ رقمنة مصلحة الحالة المدنية: يتمثل في إنشاء تطبيق على الويب يسمح بإدخال البيانات الخاصة بالمواطن الجزائري من عقود ووثائق الحالة المدنية على قاعدة بيانات متطورة متواجدة على أجهزة رئيسية وحفظها، ليتم استرجاعها لاحقا سواء بهدف الحصول معلومات دقيقة بواسطة بحث يجريه موظف البلدية، أومن أجل تمكين ضابط الحالة المدنية من عرض نسخ إلكترونية على شبكة الأنترنت لوثائق وعقود الحالة المدنية الخاصة بالمواطن ليتمكن من حفظها أو طباعتها، وكانت أول بلدية طبق فيها مشروع رقمنة مصلحة الحالة في ولاية باتنة بتاريخ 04مارس 2010 وأصدرت أول شهادة ميلاد رقم 12 في بضع ثواني على مستوى الشباك الإلكتروني وهي تقنية تجسد أيضا إمكانية إعداد وتسليم الوثائق على مستوى فرع البلدية الواحدة دون أن يضطر المواطن للتنقل والسفر للمركز الرئيسي للحالة المدنية، ونستطيع أيضا إصدار في نفس الظروف شهادات الوفاة، ثم السعي فيما بعد إلى تمديد العملية إلى كافة الوثائق [21]

المطلب الثالث: خطوات رقمنة الجماعات المحلية

إن رقمنة الوثائق العادية وأرشفتها إلكترونيا تمر بالمراحل التالية[22]:

أولا ــ عملية الرقمنة (التصوير): هي تحويل الوثيقة الورقية إلى ملف رقمي، فيما يخص الأرشيف الموجود مسبقا على الشكل العادي، وبصفة عامة على الشكل الورقي، وهو أول مرحلة في تحويل الوثائق إلى وثائق رقمية من أجل الأرشفة على الشكل الإلكتروني.

ثانيا ــ التعريف البصري على الأحرف: عند رقمنة الوثائق الأرشيفية تنتج عنها وثائق رقمية في شكل صور حيث يكون النص المكتوب نفسه على شكل الصور، ولا يمكن القيام بعملية بحث عن معلومة معينة فيها، ومن أجل تحويله إلى نص كتابي قابل للتغير أو استقبال عملية بحث، ينبغي القيام بما يعرف بالتعرف البصري على الأحرف، ويكون ذلك عن طريق برمجيات خاصة بهذه العملية.

وتعتبر عملية التعرف البصري على الأحرف من العمليات الضرورية على الوثائق المرقمنة، غير أنها قد تحدث عيوب أو أخطاء إذا ما كانت الكتابة غير واضحة.

ثالثا ــ شكل الوثائق المرقمنة: وهي إعطاء قياسات (أشكال) مختصرة من أجل الحفظ وهذا لأن الملفات الناتجة عن رقمنة الوثائق الأرشيفية يكون حجما كبيرا وتتطلب مساحات كبيرة على حوامل التخزين لدي يستوجب اختصارها في أشكال خاصة بكل نوع من الوثائق.

إن اعطاء شكل مختصر للوثيقة الرقمية ضروري سواء تعلق الأمر بأرشيفات كانت أصلا إلكترونية أو تم تحولها إلى الصورة الرقمية.

---

[21]: الوافي رابح وشريط صلاح الدين، استخدام الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية بين الواقع والمأمول، معارف مجلة علمية دولية محكمة، العدد 23، ديسمبر 2017، ص374 .

[22]:ختير فاطمة فوزية، رقمنة الأرشيف في الجزائر ــ الإشكالية والتنفيذ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران ــ السانية، 2007 - 2008، ص60–63.

رابعا ــ التكشيف: وهو الطريقة الت تسمح بالتعرف على الوثيقة المصورة أو المرقمنة من أجل إقامة ربط بين البطاقة الفهرسية والملف المرافق لهذه الصورة، وهذا بإعطاء كاشف وحيد يتم تدوينه على الوثيقة المرقمنة وعلى بطاقة التكشيف، ويتم التكشيف بطرقتين:

1ــ الطريقة التي تسمح بالتعرف على الوثيقة المصورة أو المرقمنة من أجل إقامة ربط بين البطاقة الفهرسية والملف الموافق لهذه الصورة، وهذا بإعطاء كاشف وحيد يتم تدوينه على الوثيقة المرقمنة وعلى بطاقة التكشيف، ويتم التكشيف بطرقتين:

1ــ الطريقة التي توظف كشاف ذري (تكشيف بسيط) والتي تتمثل في إدماج أدلة المحتوى بالمصطلحات البسيطة للنص.

2ــ الطريقة التي توظف كشاف مركب الذي يعالج مجموعات مصطلحات تؤدي إلى إنتاج كشافات متخصصة.

خامسا– التخزين(الحفظ): هناك ثلاثة أنواع من الحوامل المخصصة للحفظ يمكن ذكرها وهي:

1ــ الحوامل البصرية: كالقرص البصري الرقمي، الذي يمكن من حفظ مئات الجيغا أوكتي وكذلك بالنسبة للقرص البصري الرقمي القابل لإعادة الكتابة.

2ــ الحوامل الرقمية: كالأقراص اللينة التي تصل سعتها إلى 640 ميغا أوكتي والتي تعتبر الأكثر استعمالا نظرا لانخفاض أثمانها، ولتوفير العتاد اللازم لقراءتها في كل مكان.

3ـ الحوامل المغناطيسية: الأقراص المغناطيسية تستطيع حفظ 200 جيغا أوكتي.

سادسا ـ الإيصال (البث): إيصال الوثائق الأرشيفية أو الاطلاع يتم بطرقتين:

1ــ على الخط: وذلك باستعمال بقات داخلية، أو خارجية، بواسطة أجهزة إعلام آلي مرتبطة مع بعضه أو على الأنترنت وهذا طبعا حسب الأهداف المسطرة من طرف كل هيئة.

2ـ خارج الخط: ونعني به الاطلاع بعين المكان، وأيضا عبر الحوامل أو وسائل أخرى.

الإيصال أو التوزيع بعناه اللاتيني ضمن نظام تسيير الوثائق ليس ضروري، حيث أنه بالإمكان الاكتفاء بالاطلاع على هذه الوثائق الإلكترونية عن طريق القراءة عبر الشاشة، على أن تكون هذه الأخيرة ذات قدرة إيضاح عالية.

الايصال أو التوزيع في نظام تسيير الوثائق أو الأرشفة ينتج عنه الوثائق التالية: طباعة، فاكس، النشر على الأقراص اللينة، أو عبر الويب.

المطلب الرابع: تقيم عملية رقمنة الجماعات المحلية

أولا ـ الإيجابيات:

1 ـ بالنسبة للمواطنين:

وتتمثل فيما يلي[23]:

[23]: سويقات عبد الرزاق، دور رقمنة الإدارة المحلية في تجسيد الحكم الراشد، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018 – 2019 ، ص29–30.

أـــ تكمـــن المـــواطنين معلومـــات مـــن ايجـــاد المعلومـــات والحصـــول علـــى الخـــدمات فـــي أمـــاكن وجودهم من غير الحاجة إلى مراجعة الدوائر المعنية.

ب ـــ تســـاعد علـــى رضـــا الزبـــائن نتيجـــة الاســـتجابة الســـريعة للاحتياجـــات والتســـليم المبســـط للخدمات المقدمة لهم.

ج ـ تبسيط الاجراءات وتقليل تكلفتها واعطاء خدمة أكثر جودة.

د ـ تسهيل إجراء الاتصال بين البلدية المختلفة ومع المؤسسات الأخرى داخل وخارج اقليم البلدية.

هـ ـ الدقة والموضوعية في إنجاز العمليات المختلفة داخل المؤسسة.

و ـ تقليل استخدام الورق بشكل ملحوظ وهذا ما يؤثر إيجابا على عمل المؤسسة.

ي ـــ اختصـــار الوقـــت فـــي انجـــاز وتنفيـــذ المعـــاملات الإداريـــة بـــدون أن يضـــطر المـــواطن للتنقـــل بين الإدارات شخصيا لاستخراج وثائقية مع ما يرافقه من إهدار للوقت والجهد.

3 ـ بالنسبة للمجتمع:

وتتمثل فيما يلي[24]:

أ ـــ تســـهم فـــي زيـــادة شـــفافية الحكومـــات فيمـــا يتعلـــق بتحســـين الخـــدمات وتبســـيط الإجـــراءات وتسهيل المعاملات بينها وبين جميع فئات المجتمع.

ب ـ تسهم في توفير البيانات والمعلومات واتاحتها لجميع فئات المجتمع.

ج ـــ تســـاعد أيضـــا فـــي عـــرض إجـــراءات الحصـــول علـــى الخـــدمات الحكوميـــة وخطواتهـــا ونماذجهـــا بصورة تحقق سهولة التعامل مع المنظمات.

د ـ تؤدي إلى فتح قناة اتصال جديدة بين فئات المجتمع.

ثانيا ـ المعوقات:

إن مجـرد وجـود اسـتراتيجية متكاملـة للتحـول إلـى الـنمط الرقمـي لا يعنـي الطريـق ممهـدة لتطبيـق وتنفيـذ هـذه الإسـتراتيجية بسـهولة وسلاسـة وبشـكل سـليم وذلـك لأن العديـد مـن العوائـق والمشـاكل ستواجه تطبيق الخطة ومن بين هذه العوائق نجد[25] :

1 ـ المعوقات التنظيمية والتشريعية: وتتمثل في

أ. إنعدام التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج التحول الرقمي.

ب. غياب المتابعة من قبل السلطات العليا لتطبيق مشروع الرقمنة في الإدارات الصغرى.

ج. غيـاب التنسـيق بـين الأجهـزة والإدارات الأخـرى ذات العلاقـة بنشـاط المرافـق العامـة حتـي تمتلـك نفس الأنواع من الأجهزة والبرمجيات.

[24]:سويقات عبد الرزاق، نفس المرجع ، ص28.

[25]:بن عمارة محمد، تحديات ومعوقات المرافق العامة الرقمية في الجزائر، تيارت، تاريخ الأطلاع:2024/04/10،تاريخ النشر:2018/10/22، ص 5 - 7 .

د. قلة المعرفة الحاسوبية لدي الإداريين الذين يملكون قرار إدخال هذه التقنية داخل المرافق العامة المختلفة.

هـ.ندرة توفير التدريب المتخصص بشكل واسع.

و. ضعف برامج التوعية الإعلامية المواكبة لتطبيق مشاريع التحول الرقمي في البيانات التعليمية.

ز. الافتقار إلى وجود جهة مركزية لتبني مشروعات الرقمنة على مستوى الدولة مما يؤدي إلى ضعف توافق الأنظمة.

ح.صعوبة إيجاد بيئة تشريعية وقانونية تتناسب والعمل الرقمي مما يتطلب جهد ووقت طويل.

2ـ معوقات تقنية: وتتمثل في:

أ. صعوبات ومشكلات تشغيل الحاسب الآلي.

ب. ندرة وجود مواصفات ومعايير موحدة للأجهزة الموحدة.

ج.تقادم أجهزة وبرامج الحاسب الآلي المستخدمة.

د. ضعف البنية التحتية لشبكات الاتصال في الكثير من المناطق.

هـ.ضعف قطاع التقنيات الحديثة في الدول النامية وذلك لمحدودية التصنيعية وقلة الخبرات الفنية المؤهلة وهجرتها.

3 ـ المعوقات البشرية: تتمثل في:

أ. ضعف الوعي الثقافي بتكنولوجيا المعلومات على المستوى لاجتماعي والتنظيمي داخل المرفق العام.

ب. قلة البرامج التدريبية في مجال التقنية الحديثة والمتطورة في المرافق العامة.

ج.تنامي شعور بعض المديرين وذوي السلطة بأن التغير يشكل تهديد للسلطة.

د. ندرة تقديم الحوافز للعاملين للتوجه نحو النمط الرقمي.

هـ.ضعف الثقة في حماية وسرية المعلومات والتعاملات الشخصية داخل البيئة الرقمية.

و. ضعف المعرفة الكافية بتقنيات الحاسب الآلي والرهبة والخوف الذي يمتلك بعض المديرين والموظفين عند استعماله.

ز. مقاومة العاملين لتطبيق التقنية وضعف الرغبة بها وعزوفيهم عن استخدامها وضعف القناعة لديهم بسبب مخاوف نفسية وصحية إضافة إلى ميل الإنسان إلى مقاومة التغير.

4 . معوقات مالية:

أ. قلة الموارد المالية المخصصة لتنمية البنية التحتية اللازمة لتطبيق المشروع الرقمي وخاصة إنشاء الشبكات وربط المواقع وتطوير الأجهزة.

ب. قلة الموارد المتاحة لبعض المرافق العامة بسبب الارتباط بميزات ثابتة ومحددة للإنفاق.

ج. قلة المخصصات المالية الموجهة لعمليات التدريب والتأهيل من أجل تطبيق المشاريع الرقمية.

د. التكلفة العالية للبرمجيات والأجهزة الإلكترونية.

5 ـ التهديدات الأمنية: تتمثل هذه التهديدات فيما يلي[26]:

التخوف من التقنية وعدم الإقتناع بالتعاملات الإلكترونية خوفا عن ما يمكن أن تؤديه من مساس تهديد لعنصر الأمن والخصوصية في الخدمات الحكومية، ويتمثل فقدان الاحساس بالأمان تجاه الكثير من المعاملات الإلكترونية: مثل التحويلات الإلكترونية والتعاملات المالية عن طريق بطاقات الإئتمان، أحد المعوقات الأمنية التي تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية حيث من مظاهر أمن المعلومات بقاء المعلومات وعدم حفظها أو تدميرها وجدير بالذكر أن تحقيق الأمن المعلوماتي يرتكز على ثلاث عناصر أساسية هي:

أ ـ العنصر المادي: من خلال توفير الحماية المادية لنظم المعلومات.

ب ـ العنصر التقني: باستخدام التقنيات الحديثة في دعم وحماية أمن المعلومات.

ج ـــ العنصر البشري: بالعمل على تنمية مهارات ورفع قدرات وخبرات العاملين في هذا المجال.

[26]: عشورعبد الكريم، 2009دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009 – 210 .

خلاصة:

بعد دراستنا لهذا الفصل استنتجنا بأن الجماعات المحلية من بين أهم القطاعات التي تسير بخطي ثابتة نحو تكريس معالم الرقمنة، وأنها الوحدات اللامركزية التي تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية.

ضرورة استخدام الرقمنة في الجماعات المحلية حيث تعتبر هذه التقنية تحولا أساسيا في أساليب تنظيمها وعملها مما يجعلها تعيد النظر في كيفية سيرها وتنظيمها وتكيف الخدمة المقدمة للمواطنين بشكل أنسب.

وبرغم من إيجابيات رقمنة الجماعات المحلية التي تتمتع بها إلا أنها لا تخلو من معوقات منها بينها:

المعوقات التقنية، المالية، البشرية ... إلخ

من بين الخدمات المعنية بالرقمنة في الجماعات المحلية: رقمنة الحالة المدنية، رقمنة الشباك التسجيل الإلكتروني للحج...إلخ.

وللوقوف على نتائج واقعية وملموسة قمنا بدراسة تطبيقية وهذا ما سوف نتناوله في الثاني.

الفصل الثاني:

تطبيق الرقمنة

في البلدية ـ وادي ليلي تيارت ـ

تمهيـــد

تلعــب الجماعــات المحليــة المتمثلــة فــي البلديــة والولايــة دورا هامــا فــي الحيــاة الاقتصــادية والاجتماعية، ومن مهامها خدمة المرفق العام وهذا ما يتطلب وسائل مالية معتبرة وإن عمدت الدولة علــى إنشــاء هيئــات محليــة تنــوب عنهــا بعــض الأعبــاء إلا أن الهيئــات لا تخلــو مــن المشــاكل التــي تعترض التنمية على مستوى إقليمها. إلا أن هذه الجماعات المحلية ومنها البلدية يجب أن تأخذ بعين الاعتبــار عنــد إعــداد ميزانيتهــا كــل التوجيهــات الحكوميــة لإدراج بعــض النفقــات الضــرورية التــي تراهــا تتماشــي والخطــة التنمويــة الشــاملة للــبلاد، ولهــذا لا بــد مــن وجــود هياكــل إداريــة محليــة مؤهلــة أكثــر مــن غيرها لإدارة الشؤون المحلية بحكم معرفتها للواقع المعاش وقربها من مصدر القرار.

بناءا على ما سبق ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى :

المبحث الأول: نتناول فيه تقديم عام للبلدية محل الدراسة.

المبحث الثاني: سوف نتطرق إلى الرقمنة في البلدية .

المبحث الأول: تقديم عام للبلدية محل الدراسة

يتضمن هذا المبحث تقديم عام حول بلدية وادي ليلي مع التطرق إلى نشأتها وهيكلها التنظيمي بالإضافة ذكر أهم مصالحهم وكذا إطارهم البشري.

المطلب الأول: التعريف بالبلدية محل الدراسة

الفرع الأول: بلدية وادي ليلي

أ. تعريف بلدية وادي ليلي

ورثت البلدية تسمية ليلي من الواد الذي يجتازها على بعد 06 كلم الذي تصب مياهه بواد تقيقست، عدد كبير من المؤرخين العرب والأوروبيين يؤكدون على أن ليلي موجودة منذ القرن 15م قبل انقضاء الدولة الرستمية بتيهرت .

إن تسمية ليلي بالبربرية تعني نبات الدفلة، والمؤرخ الإدريسي وصف ليلي على شكل تجمع سكني تتخلله بساتين خضراء.

ب. نشأة البلدية:

نشأت بلدية وادي ليلي سنة 1956 بمرسوم رقم 642/56 المؤرخ في 1956/06/28 وعرفت في عهد الاستعمار باسم ديدرو نسبة إلى الكاتب الفرنسي المعروف.

ج . الموقع الجغرافي:

تقع بلدية واد ليلي شمال ولاية تيارت تبعد على عاصمة الولاية ب 17 كلم يحدها من الشمال البلديات الآتية: السبت، تيدة، سيدي علي ملال، ومن الشرق بلدية سيدي الحسني، الدحموني، مغيلة، ومن الجنوب الشرقي بلدية تيارت، ومن الجنوب قرطوفة. تتربع على مساحة إجمالية تقدر ب 22730 كلم²، يقطنها ما يزيد عن **17000** نسمة.

د. توزيع السكان

واد ليلي مركز: يقطنها ما يزيد عن 8000 نسمة.

الطريش: يقطنها حوالي 7000 نسمة وتشمل دواوير بني وسيل، غلال، عين قبوبة، بالإضافة إلى عدد من الدواوير هجرها السكان بسبب الظروف الأمنية من بين هذه الدواوير الحلالزة، أولاد أحمد، أولاد سيدي عابد الحطاطبة، القواسم....الخ

دار البصري: 680 نسمة وتشمل دواوير البصارة، عين السفيان، عين براجة، بالإضافة إلى دواوير أخرى هجرها سكانها بسبب الظروف الأمنية وهي (الكرش، الزوابرية، أولاد عيسى، النواصر، أولاد العايدي عين الزيت،.....الخ)

د . التضاريس:

تتخلل البلدية جبال القلعة وجبال القنانشة وقزول وجبل سيدي معروف يعبرها واد تقيقست على امتداد 08 كلم يصب في سد قرقر.

هـ – المناخ:

يسودها مناخ قاري، حار وجاف صيفا وبارد قارص شتاء.

و – المكانة التاريخية للبلدية:

للبلدية سجل حافل بالبطولات فقد شهدت العديد من مناطقها معارك تعبر عن عظمة الثائرين وكان في مقر البلدية مركز للتعذيب والحبس، ومن ابرز شهدائها على سبيل الذكر لا الحصر: حمايدية الطاهر، طيب أحمد. قواسم عبد القادر ...الخ

المطلب الثاني: *الأوضاع الاقتصادية*

الفلاحة: يشكل النشاط الفلاحي مصدر عيش غالبية السكان وتقدر المساحة الزراعية ب: 18207 هكتار صالحة للزراعة.

القطاع العام: يضم هذا القطاع 554 مستثمر فلاحي يستغلون مساحة تقدر ب 6024.5 هكتار.

القطاع الخاص: يضم 346 فلاح يستغلون مساحة تقدر ب 8294 هكتار.

الإنتاج الفلاحي: الحبوب (القمح الصلب، اللين والشعير) بالإضافة إلى الخضر والفواكه، حيث تقدر مساحة الخضر والفواكه ب 60 هكتار.

تربية الحيوانات: عدد الموالين 128 موال وعدد رؤوس الأغنام 4150، عدد المربين 50 وعدد رؤوس الأبقار حوالي 210، وعدد رؤوس المعز حوالي 180 رأس.

الطب البيطري: يشرف عليه طبيبان تابعان للمصالح الفلاحية على مستوى البلدية يقومان بعمليات التلقيح والمعاينة.

المساحة الغابية: 900 هكتار منها 562.40 هكتار تابعة لأملاك الدولة.

الفرع الأول: الري:

المياه الصالحة للشرب: يمون مركز البلدية بالمياه الصالحة للشرب من بئر عين السفيان التي تبعد عن القرية ب 14 كلم .

مركز المياه (البئر): 34 بئر موجهة للشرب والسقي موزعة على كامل تراب البلدية.

المنبع المائي: 21 منبع مائي.

الخزانات المائية: يوجد بها خزان مائي سعته 1000م^3 يمون سكان البلدية وأخر سعته 250م^3 يمون سكان مزرعة الشهيد بن عابد أحمد، وقصرين للمياه أحدها بوادي ليلي مركز والأخر بمنطقة غلال غير مستغلين ويحتاجان للترميم. كما ان هناك خزان مائي سعته 1000م^3 في طريق الانجاز.

الفرع الثاني: الصناعة:

لا أثر لصناعة، سوى بعض محاجر لتكسير الحصى واستخراج الكلس

المطلب الثالث: التنظيم الإداري للبلدية

عرف المشرع الجزائري البلدية بموجب القانون رقم (10/11) المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق ل 22 جوان 2011 المتعلق بقانون البلدية على أن البلدية هي الجماعة الإقليمية

القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب القانون، وتساهم مع الدولة بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه.

كما عرفها بموجب المادة الأول من القانون رقم (90 – 80) المؤرخ في 17 أفريل 1990 على أن البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وعرفها قانون البلدية لسنة 1967 بان البلدية هي الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية

تضم بلدية وادي ليلي 03 بنايات منفصلة عن بعضها (مقر البلدية، مقر التنظيم والشؤون العامة، والمصلحة البيومترية). وتضم 51 موظفا و34 عاملا متعاقدا.

رئيس المجلس الشعبي البلدي: هو القاضي المدني والآمر بالصرف، ينتخبه المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائه وهو يتمتع بالازدواجية في الاختصاص إذ يمثل البلدية تارة ويمثل الدولة تارة أخرى.

ديوان رئيس المجلس الشعبي البلدي يهتم ب:

- **القضايا الأمنية ومخططات الإغاثة:** كل ما يتعلق بالشؤون الأمنية والإغاثة والتدخلات.
- **القضايا الخاصة:** جميع المسائل ذات الطابع الخصوصي للبلدية.
- **الإعلام والتوجيه والاستقبال:** جميع القضايا التي لها صلة بالمواطنين من التوجيه، الإعلام والاستقبالات.
- **الزيارات والتشريفات:** وضع مخطط للزيارات الميدانية والبرمجة والتشريفات.

والهدف من إنشاء هذا الديوان شكلي وتنظيمي أكثر منه قانوني، حيث يسعى إلى تسهيل عمل رئيس البلدية من ناحية التنظيم، التخطيط، وبرمجة أي عمل ولا ينقص من صلاحيات الأمانة العامة للبلدية أو المصالح الموجودة بالبلدية ويعمل هذا الديوان بالتنسيق مع الأمانة العامة وتبقى حرية إنشائه من صلاحيات كل بلدية، ويخضع تسييره لكل رئيس البلدية والكاتب العام للبلدية

الأمانة العامة: هي الهيئة التنسيقية بين جميع مصالح البلدية وتتكون من خمسة (05) فروع .

- **فرع البريد المركزي:** من مهامه تسجيل البريد بجميع أنواعه من حيث التوزيع، المراقبة والمتابعة المرتبطة بالبريد.
- **فرع الأرشيف:** يهتم بكل ما يتعلق بحفظ وترتيب الأرشيف وتطويره وتحديثه.
- **فرع المداولات:** يكلف بإعداد وتسجيل مختلف المداولات المتعلقة بتسيير شؤون البلدية ومتابعتها.
- **فرع الإعلام الآلي والإحصاء:** نظرا للدور الكبير الذي أصبح يلعبه الإعلام الآلي في مجال عصرنة وتحديث الإدارة، ونظرا لتشعب مهامه وكثرتها أصبح من الضروري إدراجه كفرع تسهيلا

وتخفيفا للأعباء من حيث الحفظ والبرمجة، ويعتبر هذا الفرع خلية أساسية في البلدية لتطوير العمل بالعلام الآلي والانترنت، والتنسيق بين مختلف المصالح وإعداد شبكة برامج مختلفة.

❖ **فرع التوثيق والتخليص:** يهتم بكل ما يتعلق بالتوثيق، جمع التحاليل وتلخيص التقارير، استغلالها، دراستها وحوصلتها.

ج) المصالح: وهي أربعة(04)

ج-1) مصلحة المالية والوسائل العامة: من مهامها كل ما يتعلق بميزانية البلدية بقسميها التسيير والتجهيز، إيراداتها ونفقاتها وتضم أربعة (04) مكاتب

1/ مكتب تسيير وتكوين الموارد البشرية: من مهامه تسيير ومتابعة الحياة المهنية للموظفين ترقية إدماج، حركات بين المصالح...الخ)، ضبط قائمة المستخدمين الإداريين والتقنيين، متابعة الإجراءات التأديبية إعلام المستخدمين بالنصوص المتعلقة بتسيير حياتهم المهنية، ضبط الجدول الحقيقي للمستخدمين، التحضير والتنظيم والإشراف على المسابقات والامتحانات والفحوص المهنية وكذا اختبار التوظيف، ضبط احتياجات البلدية من المستخدمين حسب مخطط التوظيف السنوي التكوين نظرا لأهمية هذا الميدان الذي يساعد على تحسين وتجديد معلومات المستخدمين عن طريق دورات التكوين، الرسكلة والمتابعة الدورية.

2/ مكتب المالية والمحاسبة: من مهامه كل ما يتعلق بميزانية البلدية بقسميها التسيير والتجهيز إيراداتها ونفقاتها وتضم ثلاث (03) فروع

➢ **فرع التسيير:** يتكفل بكل ما يهم نفقات التسيير مثل أجور وأعباء مستخدمي البلدية، نفقات صيانة الأملاك المنقولة والعقارية، صيانة طرق البلدية، الاقتطاع من قسم التسيير لفائدة قسم التجهيز والاستثمار، مصاريف تسيير مصالح البلدية.

➢ **فرع التجهيز:** يتكفل بكل ما يهم نفقات التجهيز والاستثمار من حيث التلخيص وضبط السجلات والتزامات الأمر بالصرف وإعداد بطاقة الدائنين وكذا الإعانات والاستثمارات التي تقوم بها البلدية ومتابعة تسيير المشاريع من الناحية المالية.

➢ **فرع الوكالات:** يتكفل بإحصاء جميع النفقات الخاصة بالبلدية ويسجل كل ما يتم الاتفاق عليه خلال تحضير الميزانية بالإضافة إلى إصدار سندات التحصيل المحضرة من طرف مديرية أملاك البلدية.

3/ <u>مكتب الممتلكات</u>: من مهامه متابعة ومراقبة كل ممتلكات البلدية المنقولة وغير المنقولة ويضم فرع واحد

➢ **فرع متابعة الأملاك وتحصيل المداخيل:** يهتم بإحصاء ممتلكات البلدية ومتابعتها وتسيير الأملاك المنقولة وغير المنقولة من حيث نفقات الصيانة وتحصيل الإيجار والمداخيل المختلفة وكل ما له علاقة بتسيير الممتلكات وتحسينها وتطويرها.

4/ مكتب الوسائل العامة: يهتم بكل ما يتعلق بالتموين، التخزين وتسيير الأشغال والحظيرة وأعمال التصليح والصيانة وممتلكات البلدية ويضم فرعين اثنين

- **فرع تسيير المخزن:** يهتم بتسيير مختلف المخازن ومراقبتها وتحسين خدماتها وتطويرها
- **فرع تسيير الحظيرة:** من مهامه تسيير حظيرة البلدية بصفة عامة وتطويرها وتحسين خدماتها.

ج-2) مصلحة التنظيم والشؤون العامة: من مهامها كل ما يتعلق بالقضايا ذات الطابع التنظيمي وتنقسم إلى خمسة (05) مكاتب.

1/ مكتب الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية: من مهامه متابعة كل القضايا المتعلقة بالجانب التربوي، الثقافي، الرياضي والخدمات والمساعدات الاجتماعية مثل

إحصاء الفئات الاجتماعية (مكفوفين، عجزة، شيوخ، ذوي العاهات، ضبط قائمة المحتاجين، ضبط قائمة أصحاب الدخل الضعيف ،إعداد شهادة الكفالة، التنسيق والعمل مع مختلف الجمعيات والرابطات الثقافية والرياضية من أجل دعم الثقافة والرياضة، تنظيم التظاهرات الثقافية والرياضية، إحصاء المعالم التاريخية والأثرية والسهر على حمايتها، إحصاء وضبط مختلف الجمعيات

2/ مكتب النشاط الاجتماعي: من مهام هذا المكتب متابعة ملف الشبكة الاجتماعية، العمل والتنسيق مع الجهات المختصة في مجال الشغل، إنشاء ومتابعة ورشات النشاطات ذات منفعة عامة، إحصاء المستفيدين من المنحة الجزافية للتضامن، إعداد البطاقات المتعلقة بالمستفيدين من نظام الشبكة الاجتماعية، إحصاء الفئات الاجتماعية المحتاجة، إحصاء البطالين.

3/ مكتب الانتخابات والخدمة الوطنية: من مهامه كل ما يتعلق بالانتخابات (اعداد بطاقات الانتخاب وإحصاء الناخبين، مسك وضبط البطاقية الانتخابية، تسجيل وشطب الناخبين، توزيع بطاقات الانتخاب، العمل باستمرار على تطهير القائمة الانتخابية، تحضير العمليات الانتخابية (الوسائل المادية والبشرية)) والخدمة الوطنية (إعداد الجدول السنوي لإحصاء شباب الخدمة الوطنية، إعداد شهادات التسجيل والإحصاء، توزيع الاستدعاءات المتعلقة بعملية الفحص الطبي لأداء الخدمة الوطنية).

4/ مكتب التنظيم والمنازعات الإدارية والشؤون القانونية: من مهامه متابعة كل النزاعات التي تكون البلدية طرفا فيها، تحرير والرد على العرائض أمام الهياكل المختصة، متابعة تنفيذ الأحكام النهائية سواء لصالح أو ضد البلدية، وقد ارج ضمنه فرع واحد هو:

- **فرع النشاط الفلاحي:** ومن مهامه كل ما يتعلق بالتنمية المحلية ذات الطابع الفلاحي

5/ مكتب الحالة المدنية: يضم (03) فروع

- **فرع مسك العقود ووثائق الحالة المدنية:** إعداد سجلات الحالة المدنية بكل أنواعها، إعداد الوثائق الخاصة بالحالة المدنية، إحصاء المواليد والزواج والوفيات دوريا، تسجيل الأحكام المتعلقة بالحالة المدنية والتصريحات على الهام، والتصحيحات، استخراج الوثائق.

➢ **فـرع إصـدار ورقمنـة سـجلات الوثـائق البيومتريـة:** يقـوم بتسـليم شـهادة المـيلاد الخاصـة S12 وهـذا حتـى يتسـنى للمـواطن مـن الحصـول علـى جـواز سـفر بيـومتري أو بطاقـة التعريـف الوطنيـة البيومترية.

➢ **فـرع الملحقـات الإداريـة:** تـم تخصـيص فـرع لكـل ملحـق إداري وهـذا لتخفيـف الضـغط علـى مستوى البلدية وكذا تقريب الإدارة من المواطن خاصة فيما يتعلق باستخراج وثائق الحالة المدنية.

ج-3) مصـلحة التعميـر والتهيئـة: تهـتم بكـل مـا يتعلـق بـالتعمير، البنـاء، المراقبـة والتنسـيق بـين مكاتبها وتنقسم إلى أربعة (04) مكاتب

1/ مكتـب التعميـر والبنـاء: يتكفـل باسـتقبال رخـص البنـاء وإعـداد رخـص الهـدم، والتجزئـة، وشـهادات التقسـيم والمطابقـة ومراقبـة ومتابعـة العمـران علـى مسـتوى تـراب البلديـة، كمـا يقـوم بالمتابعـة التقنية الخاصة بجميع البناءات ومراقبتها.

2/ مكتـب الدراسـات التقنيـة وحمايـة البيئـة: يخـتص بكـل مـا هـو مـرتبط بالدراسـات التقنيـة للبلديـة والتخطـيط لمشـاريع التهيئـة واقتـراح البـرامج التنمويـة فـي مختلـف الميـادين بالإضـافة إلـى كـل الشـؤون المرتبطة بقطاع التهيئة وحماية البيئة.

3/ مكتـب الصـفقات العموميـة ومتابعـة البـرامج: مـن مهامـه متابعـة كـل الصـفقات والاتفاقيـات التي تبرمها البلدية، وكذا متابعة برامج التنمية.

د/4 - مصلحة حفظ الصحة العمومية :

4-1 – مكتب النظافة العمومية والوقاية من الأمراض المتنقلة .

4-1-1 - فرع محاربة الأمراض المتنقلة .

4-1-2 – فرع تنظيم محاربة الحيوانات الظالة .

4-1-3 – فرع تسيير النفايات .

4-1-4 – فرع التحاليل المخبرية.

4-2 – مكتب الرقابة والتفتيش:

4-2-1 – فرع مراقبة المؤسسات والمنشآت .

4-2-2 – فرع مراقبة مياه الشرب .

4-2-3 – فرع مراقبة مياه السقي – الصرف الصحي والتجمعات المائية .

4-2-4 – فرع الأنشطة الجوارية .

4-3- مكتب رقابة المواد الاستهلاكية.

4-3-1- فرع رقابة جودة المنتجات الموجهة للإستهلاك البشري .

4-3-2 – فرع رقابة وجودة المنتجات الموجهة للإستهلاك الحيواني

الهيكل التنظيمي لبلدية وادي ليلي (1)

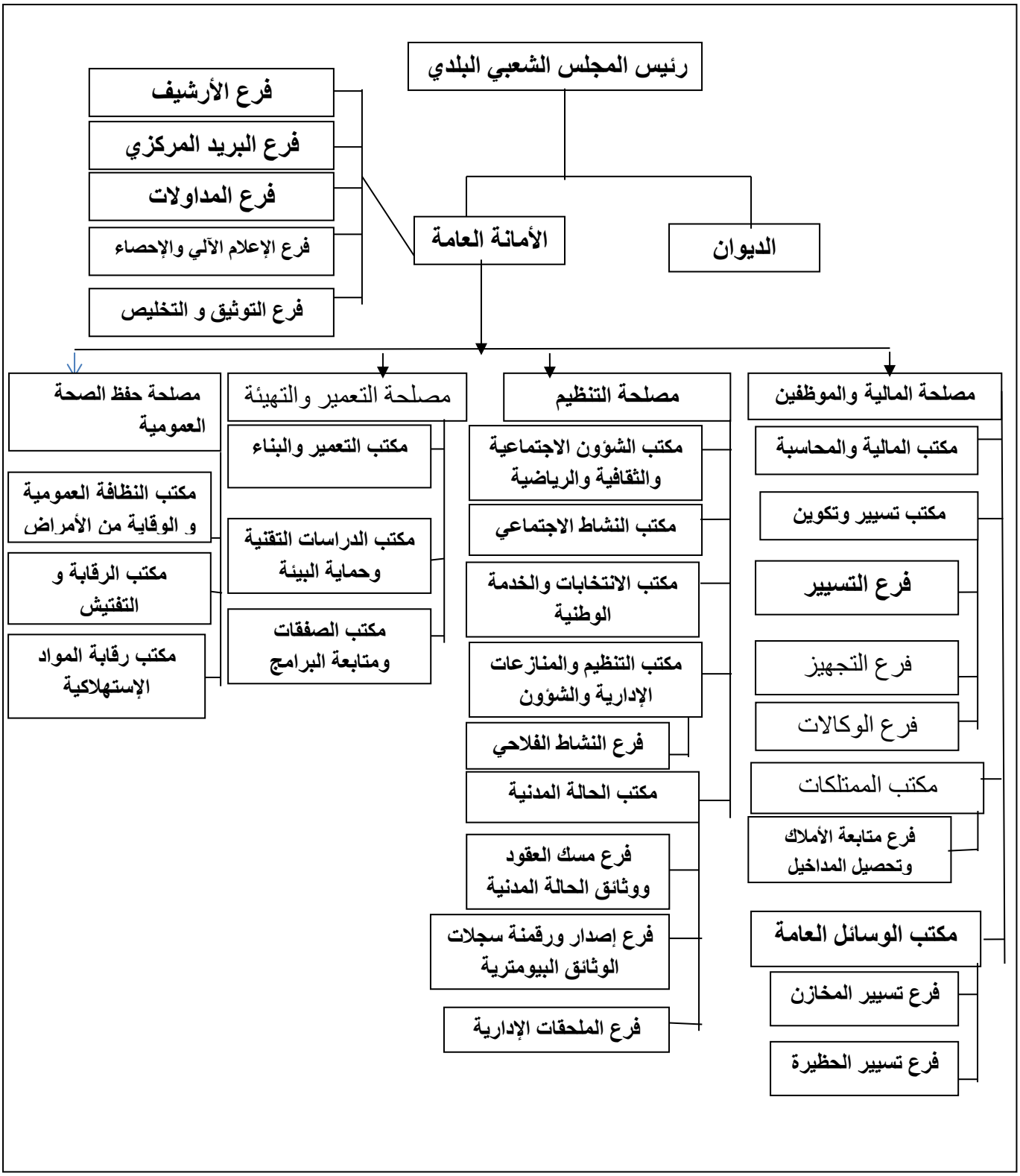

(1)المصـــدر: الأمانـــة العامـــة منقـــول مـــن القـــانون البلـــدي رقـــم 08/09 المـــؤرخ فـــي 1990/04/07 المتعلق بالبلدية المعدل والمتمم.

المبحث الثاني: أثر تطبيقات الرقمنة على مستوى مصالح بلدية وادي ليلي

عملت الدولة على إدخال التكنولوجيا الرقمية على الإدارات العمومية لمواكبة التطور التكنولوجي وتجسيد الإدارة الالكترونية، واتخذت عدة خطط للإسراع في تجسيد البرامج المسطرة، لعل من أهمها مشرع البلدية الالكترونية[27]، هذا في إطار الوصول إلى بلدية عصرية ومتطورة من خلال ربح الوقت وترشيد النفقات، وتحسين جودة الخدمة العمومية، فقد أطلقت الدولة مشروع البلدية الالكترونية لتحقيق الأهداف التالية:

ــ الانتقال من التسيير التقليدي المعتمد أساسا على السندات الورقية إلى تسيير الكتروني رقمي.

ـ تحسين جودة الخدمة العمومية من خلال ربح الوقت وتفادي طوابير الانتظار.

ــ إدراج خدمات جديدة يمكن الولوج إليها عن طريق شبكة الأنترنت، من خلال العديد من القنوات كالشبابيك الموحدة والبوابات الإلكترونية من خلال نقرة واحدة فقط.

و ما يمكن قوله أن مشروع البلدية الالكترونية كان بمثابة اللبنة الأولى لمشاريع الرقمنة، والتي تجسدت لاحقا في مصالح البلدية .

المطلب الأول: رقمنة مصلحة الحالة المدنية والبيومترية.

لقد تجسدت مجموعة من المشاريع في مجال الرقمنة على مستوى البلديات، والتي من بينها رقمنة مصلحة الحالة المدنية، ورقمنة المصلحة البيومترية.

الفرع الأول: رقمنة سجلات الحالة المدنية.

مثلت عملية رقمنة سجلات الحالة المدنية أولى انجازات وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ورفعت من خلاله تحدي رقمنة أكثر من 98 مليون صورة لشهادات الميلاد والوفاة وعقود الزواج[28]، وتم تشكيل قاعدة بيانات على مستوى البلديات تسمي بالشبكة المحلية (réseau local)، والأخرى قاعدة بيانات وطنية

(réseau national)، وسمحت هاته الخدمة بتخفيف العبء على المواطنين، حيث أصبح بإمكانهم استخراج وثائقهم في أقل من دقيقة من أي بلدية أو ملحقة على المستوى الوطني، عكس ما كان عليه الوضع سابقا، الذي يتطلب التنقل إلى مكان الميلاد الأصلي، بإعتبار أنه كانت شبكة محلية فقط، وتم كذلك إنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية حسب ما جاء في المادة 25 من القانون 08/14 المؤرخ

[27]:تبنية حكيم ،تطبيقات مشروع البلدية الالكترنية في الجزائر ـ قراءة في بعض نماذج الخدمة العمومية ، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية ، العدد 03 ، سبتمبر 2020 ، ص 536

[28]: مجلة الداخلية ، العدد 02 جويلية 2018 ص 29 .

في 09 غشت سنة 2014[29]، و تم ربطه مع كافة القنصليات الجزائرية والادارية العمومية الأخرى، ويمركز السجل الآلي بواسطة وسيلة رقمية كافة العقود وكذا التعديلات أو التصحيحات التي يتم تدوينها[30].

جدول رقم 01: يتضمن بعض الوثائق (ميلاد، وفاة، عقد زواج) التي تم رقمنتها على مستوى مصلحة الحالة المدنية لبلدية وادي ليلي .

نوع الوثيقة	ميلاد	وفاة	عقد زواج	المجموع
العدد	197 سجل	96 سجل	95 سجل	388 سجل

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على معلومات مستخرجة من مصلحة الحالة المدنية لبلدية وادي ليلي

وفي إطار عصرنة المصلحة فإن الطلبات المقدمة في إطار تعويض وإبطال وتصحيح وتعديل عقود الحالة المدنية يتم بالطريقة الالكترونية، أين ترفع العريضة من قبل الطالب بطريقة الكترونية[31]، وقد سهلت هاته الخدمة الكثير على المواطنين، خصوصا من جانب ربح الوقت أين كانت سابقا تتم وفق طريقة طلبات ورقية فقط، كما تم لاحقا إطلاق خدمة جديدة وهي خدمة الحالة المدنية عن بعد عبر موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، والتي تسمح باستخراج وثائق عن طريق البوابة الالكترونية.

كما ألزمت وزارة الداخلية جميع البلديات بإعطاء معلومات إحصائية شهرية للحالة المدنية (مواليد، وفيات، زواج) المسجلة على مستوى البلدية ،كما هو مبين في الجداول أدناه .

جدول رقم(02): يتضمن الوضعية الإحصائية للحالة المدنية (مواليد، وفيات، زواج) لشهر أفريل 2024 المسجلة على مستوى بلدية وادي ليلي .

الميلاد		الوفاة		الزواج	الزواج بالأجانب	تعدد الزوجات
ذكور	إناث	ذكور	إناث			
01	01	01	00	05	/	/

المصدر: مصلحة الحالة المدنية لبلدية وادي ليلي

[29]:قانون رقم 08/14 مؤرخ في:9غشت سنة 2014 يعدل ويتمم الأمر 20/70 المؤرخ في:19 فبراير سنة 1970 والمتعلق بالحالة المدنية، الجريدة الرسمية، العدد 49، الصادرة في:20غشت سنة 2014، ص03 .

[30]:يوسف دلاندة، قانون الحالة المدنية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 19

[31]:قانون قم 03/17 مؤرخ في:10يناير سنة 2017يعدل ويتمم الأمر رقم20/70 المؤرخ في:19 فبراير سنة 1970 والمتعلق بالحالة المدنية، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة في 11 يناير سنة 2017، ص 10 .

جـدول رقـم (03): يتضـمن الوضـعية الإحصـائية الشـهرية لعـدد البيانـات الهامشـية التـي تـم تسجيلها على مستوى مصالح الحالة المدنية لشهر أفريل 2024 لبلدية وادي ليلي

البيانات الهامشية (زواج)		البيانات الهامشية (وفاة)		البيانات الهامشية (زواج)
داخل البلدية	خارج البلدية	داخل البلدية	خارج البلدية	04
17	/	05	/	

المصدر: مصلحة الحالة المدنية لبلدية وادي ليلي

جدول رقم(04):يتضمن الاحصائيات الديمغرافية خلال الثلاثي الأول لسنة 2024

ر.ت	الميلاد		الوفيات		الزواج	الطلاق	الملاحظة
	ذكور	إناث	ذكور	إناث			
	08	02	06	03	07	09	/
المجموع	10		09		07	09	/

المصدر: مصلحة الحالة المدنية لبلدية وادي ليلي

الفرع الثاني: رقمنة شهادة الميلاد الأصلية s12.

تعتبـر شـهادة المـيلاد الأصـلية الخاصـة s12 الحالـة المدنيـة لكـل مـواطن، وهـي تحتـوي علـى رقـم التعريـف الـوطني، الـذي بـدوره متغيـر مـن شـخص لآخـر، ففـي سـابق الأمـر كـان اسـتخراج هاتـه الشـهادة محصـور علـى البلديـة الأصـلية للمـواطن وهـي ضـرورة فـي اسـتخراج بطاقـة التعريـق الوطنيـة وجـواز السـفر[32]، إلا أن اليـوم أصـبح اسـتخراجها يـتم عـن طريـق بوابـة الكترونيـة، بعـد مـلء المعلومـات الخاصـة بطالـب الشـهادة، بعـد رقمنتهـا مـن البلـديات الأصـلية وربطهـا بالسـجل الـوطني الآلي للحالة المدنية.

الفرع الثالث: رقمنة المصلحة البيومترية وتعميم الشباك الالكتروني الموحد .

تشـمل المصـلحة البيومتريـة علـى مسـتوى البلديـة اسـتخراج الوثـائق البيـو متريـة (بطاقـة التعريـف الوطنيـة البيومتريـة، ورخصـة السـياقة البيـو متريـة، وجـواز السـفر البيـو متـري)، وكمـا هـو معلـوم كـان اسـتخراج هاتـه الوثـائق بطريقـة تقليديـة، بحيـث يتقـدم المـواطن إلـى مكتـب البلديـة مرفوقـا بملـف ورقـي، مـع الانتظـار لمـدة معينـة، اليـوم وبفضـل ادراج الأسـاليب الجديـدة الرقميـة أصـبح المـواطن يطلـب اسـتخراج وثائقـه عـن طريـق طلـب بـالولوج إلـى passeport.interieur.gov.dz/Ar/Accueil/Accueil):https(بوابة رقمية وحجز موعد

حيـث أصـبح بإمكانـه اسـتخراج وثيقتـه فـي ظـرف وجيـز، بالإضـافة إلـى خدمـة متابعـة طلبـه، وفـي سـبيل تبسـيط الإجـراءات الإداريـة علـى المـواطن فإنـه يعفـى مـن المعطيـات البيـو متريـة كـل شـخص يحـوز

[32]: لعمري محمد، الآليات المستحدثة في تسيير الخدمة العمومية وتفعيل الدور الاقتصادي للبلدية كوحدة إقليمية، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد 05، جوان 2018، ص 187 .

مسبقا على جواز سفر عند طلبه لبطاقة التعريف الوطنية، هذا ما نصت عليه المادة 15 من المرسوم الرئاسي رقم 143/17 المؤرخ في: 18 أبريل سنة 2017[33].

كما تم تعميم الشباك الالكتروني للوثائق البيو مترية في كل بلديات الوطن، حيث تستقبل البلديات على مستوى المصلحة البيومترية الطلبات المختلفة وتسجيلها بطريقة آنية في قاعدة معطيات مركزية، مع إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية، على اعتبار استخراجها من السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، الأمر الذي ساهم في تقديم خدمات ذات جودة من حيث الاستقبال والسرعة في معالجة الملفات، وهو ما من شأنه المساهمة في عصرنة الخدمة العمومية على مستوى البلديات .

كما ألزمت وزارة الداخلية جميع البلديات بإعطاء معلومات إحصائية شهرية للمصلحة البيو مترية (رخصة السياقة العادية، بطاقات التعريف الوطنية البيو مترية، جوزات السفر البيو مترية، بطاقات تسجيل المركبات) المسجلة على مستوى البلدية، كما هو مبين في الجداول أدناه.

جدول رقم (05): يتضمن الاحصائيات جوزات السفر البيو مترية الالكترونية لشهر أفريل 2024 لبلدية وادي ليلي

طلبات جوزات السفر البيو مترية المودعة	طلبات جوزات السفر البيو مترية الصادرة	طلبات جوزات السفر البيو مترية المسحوبة من طرف أصحابها	طلبات جوزات السفر البيو مترية الباقية قيد السحب
23	17	09	08

المصدر: المصلحة البيو مترية لبلدية وادي ليلي

[33]: مرسوم رئاسي رقم 143/17 مؤرخ في:18 أبريل سنة 2017، يحدد كيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وتجديدها، الجريدة الرسمة، العدد 25، الصادرة في : 19 أبريل سنة 2017، ص 09 .

جـدول رقـم(06): يتضـمن الاحصـائيات الشـهرية الخاصـة بعمليـة إصـدار بطاقـات تسـجيل المركبـات، وكـذا بطاقـات المراقبـة، علـى مسـتوى المصـلحة البيـو مترية خـلال شـهر أفريـل 2024 لبلديـة وادي ليلـي يحتوى المعلومات التالية:

التاريخ	من :04/01 إلى:04/04	من :04/07 إلى:04/11	من :04/14 إلى:04/18	من :04/21 إلى:04/25	من:04/28 إلى:04/30	المجموع
بطاقات تسجيل المركبات المنجزة	06	06	12	24	07	55
بطاقات تسجيل المركبات الملغات	00	00	00	00	00	00
بطاقات المراقبة المنجزة	03	01	04	02	05	15
بطاقات المراقبة الملغات	02	00	02	00	00	04

المصدر: المصلحة البيو مترية لبلدية وادي ليلي

الاحصـائيات الشـهرية الخاصـة بـرخص السـياقة العاديـة، علـى مسـتوى المصـلحة البيـو مترية خلال شهر أفريل 2024 لبلدية وادي ليلي ممثلة في جدولين

جدول رقم (07): يتضمن إحصائيات رخص السياقة البيو مترية لشهر أفريل .

اصدار أول مرة	تجديد	رخص السياقة الأجنبية المحولة الى جزائرية	رخص السياقة العسكرية المحولة الى مدنية	المجموع
10	37	00	00	47

المصدر: المصلحة البيو مترية لبلدية وادي ليلي

جدول رقم(08): يتضمن إحصائيات رخص السياقة الكلاسيكية لشهر أفريل 2024 .

اصدار أول مرة	تجديد	رخص السياقة الأجنبية المحولة الى جزائرية	رخص السياقة العسكرية المحولة الى مدنية	المجموع
00	00	00	00	00

المصدر: المصلحة البيو مترية لبلدية وادي ليلي

جـدول رقـم(09): يتضـمن الاحصـائيات الشـهرية لبطاقـات التعريـف الوطنيـة البيـو متريـة، علـى مستوى المصلحة البيو مترية خلال شهر أفريل 2024 لبلدية وادي ليلي

طلبات بطاقات التعريف البيو مترية المودعة	بطاقات التعريف البيو مترية الصادرة	بطاقات التعريف البيو مترية المسحوبة من طرف أصحابها	الباقي
113	266	225	195

المصدر: المصلحة البيو مترية لبلدية وادي ليلي

جدول رقم(10): يبين الحصيلة الأسبوعية الدقيقة حول عملية تقدم تسليم بطاقات التعريف البيومترية الالكترونية حتي شهر أفريل 2024

بلدية وادي ليلي	العدد الاجمالي للعدد البطاقات		المسحوبة هذا الأسبوع		الباقي على مستوى البلدية		الملاحظة
	تفوق06 أشهر	أقل من 06 أشهر	تفوق06 أشهر	أقل من 06 أشهر	تفوق06 أشهر	أقل من 06 أشهر	
2016	00	//	00	//	00	//	
2017	00	//	00	//	00	//	
2018	00	//	00	//	00	//	
2019	04	//	02	//	02	//	
2020	00	//	00	//	00	//	
2021	00	//	00	//	00	//	
2023	00	//	03	//	00	03	
2024	00	//	00	//	00	30	
المجموع	04	46	02	13	02	33	

المصدر: المصلحة البيو مترية لبلدية وادي ليلي

المطلب الثاني: رقمنة مصلحة الصفقات العمومية .

تعتبر مصلحة الصفقات العمومية من بين أهم المصالح على مستوى البلدية، بحيث تعمل المصلحة على ابرام عقود مكتوبة لتلبية حاجات المصلحة وفق مجالات الأشغال واللوازم والخدمات والدراسات[34]، وعملت الدولة على إدخال الرقمنة في مجال الصفقات العمومية لتحسين الخدمة العمومية من خلال المعالجة الجيدة لتسيير النفقات العمومية وكذا لتعزيز المنافسة[35]، وتبسيط الإجراءات على المتعاملين المتعاقدين، أين نص المرسوم التنفيذي رقم 247/15[36]، حسب المادة

[34]: قانون رقم 23/ 12 مؤرخ في 5 غشت سنة 2023 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، الجريدة الرسمية العدد 51 الصادرة في :06 غشت سنة، 2023 ص05 .

[35]:الموقع الالكتروني https://www.marches_publics.gov.dz/aboutz تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 20.04.2024 على الساعة 15:00

[36]: مرسوم رئاسي رقم 15-247 مؤرخ في : 16 سبتمبر سنة 2015 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية ، العدد 50 ، الصادرة في: 20 سبتمبر سنة 2015 ، ص 46 .

203 على أن تؤسس بوابة الكترونية للصفقات العمومية، كذلك في إطار استعمالها كقاعدة بيانات أين لا يطلب من المتعهدين الوثائق التي يمكن للمصلحة المتعاقدة طلبها بطريقة الكترونية[37].

وتقدم البوابة الالكترونية للمصلحة المتعاقدة وكذا المتعاملين الاقتصادين مجموعة معلومات تتضمن (نصوص قانونية، مناشير، تعليمات، وأراء قانونية)، كما تقدم مجموعة من المهام نذكر منها :

ـــ النشر الالكتروني: تمكن هذه هاته الخدمة المتعاملين الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالصفقات العمومية بعدما تم تخزينها رقميا[38].

ـــ نشر النصوص التنظيمية والتشريعية المتعلقة بالصفقات العمومية، وتضم كذلك قائمة المقصين في القائمة السوداء.

ـــ تتيح البوابة للمتعاقدين التسجيل من خلال ملء استماراتهم وامضائها وإرسالها، بعد قبول التسجيل يتم تزويد المتعامل بحساب خاص للولوج للبوابة والاستفادة من الخدمات المقدمة[39].

ـ كما تتيح خدمة الاستفسار وتبادل الآراء عن أي موضوع يهم الصفقات .

وما يمكن قوله أن رقمنة مصلحة الصفقات العمومية ساعدت المصلحة المتعاقدة على مستوى البلدية كغيرها من الإدارات العمومية الأخرى من العمل بطريقة الكترونية، فالإعلانات الالكترونية مثلا تتميز بسرعة الانتشار والاطلاع، وبالتالي تسهيل عملية المشاركة على المتعاملين الاقتصادين، وترشيد النفقات وحماية المال العام، في حين يبقي هدف السلطات المختصة توسيع الخدمات الرقمية على مستوى المصلحة لضمان جودة الخدمات العمومية.

المطلب الثالث: آفاق و تحديات توسيع الخدمات العمومية الرقمية على مستوى البلدية

عملت الدولة على إدراج المزيد من الخدمات الرقمية على مستوى مصالح البلدية، لتحسين الخدمات العمومية وتخفيف العبء على المواطنين، لذا تسعي لتوسيع الخدمات الرقمية لتشمل مختلف المصالح على مستوى البلديات، وكذا العمل على توسيع العمل بالبوابة الحكومية للخدمات العمومية، في حين تبقي مجموعة من التحديات تعيق سير عملية الرقمنة .

الفرع الأول: آفاق تعميم الخدمات الرقمية على كل مصالح البلدية

تراهن الدولة على تحسين الخدمة العمومية، وذلك من خلال تعميم الخدمات الرقمية على كل مصالح البلدية من ناحية، وكذا اعتماد البوابة الحكومية للخدمة العمومية.

---

[37]: المرجع نفسه ، ص 46 .

[38]: مراحي فايزة، كحول وليد، رهانات رقمنة الإدارة العمومية لحماية المنافسة في مجال الصفقات العمومية، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، العدد 04، 2022، ص 315

[39]: قمار خديجة، رقمنة الصفقات العمومية ـ المتطلبات والتحديات ـ مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 02،2023، ص 793 .

ـ مظاهر توسيع الخدمة الرقمية على باقي مصالح البلدية.

تسعي وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية إلى إدخال المزيد من التكنولوجيا الرقمية إلى باقي المصالح على مستوى البلديات، على سبيل المثال لا الحصر نذكر مصلحة المحاسبة ومصلحة البناء والتعمير، ففي قسم التسيير والتجهيز وضعت الوزارة تطبيقات خاصة بمتابعة الميزانية والحساب الإداري، بحيث سابقا كانت تدفع ورقيا، في حين تعمل على رقمنة مكتب أملاك البلدية من خلال الوثائق المختلفة للأملاك سواء المنتجة أو الغير منتجة، وما يجب العمل عليه من طرف الوزارة إدراج كل من العقد الالكتروني بدل العقد الحالي بالنسبة لعقود الايجا، وكذا العمل على تفعيل الإعلان الالكتروني خصوصا عند إجراء المزايدات (كتأجير الأسواق أو المحلات أو بيع العتاد)، بوضع الملفات عن طريق بوابة رقمية بدل دفعها ورقيا من طرف الراغبين في المزاد.

أما مصلحة البناء والتعمير ولما تمثله من أهمية بالنسبة للمواطن وفي إطار تسهيل الخدمات المقدمة، تم إدراج خدمة الشباك الوحيد للتكفل بمختلف الطلبات (رخص البناء، الهدم، التجزئة ...)، وكذا التكفل بملفات التسوية العقارية.

الفرع الثاني: البوابة الحكومية للخدمة العمومية الرقمية.

لقد عملت السلطات العليا في الدولة على المراهنة على البوابات الالكترونية لتتماسي ومتطلبات العصرنة، ما انعكس إيجابا على المواطن في مجال الخدمات العمومية المقدمة إليه، أين أصبح يطلب خدماته بالولوج إلى البوابة واختيار ما يطلبه بنقرة واحدة، وتقدم البوابة الحكومية للخدمات العمومية للأفراد والمؤسسات معلومات وخدمات حسب القطاعات[40]، فعلى سبيل المثال تقدم البوابة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية 12 خدمة مختلفة، وهي تستهدف ثلاث فئات وهم المواطنون والمتعاملون الاقتصاديون والجمعيات.

المطلب الرابع: تحديات تحسين جودة الخدمة العمومية الرقمية على مستوى البلدية.

على الرغم من المجهودات الكبيرة التي أطلقتها الدولة في مجال عصرنة المرفق العام خصوصا على المستوى المحلي من خلال مشروع البلدية الالكترونية وتحسين الخدمات العمومية، إلا أن الأهداف المسطرة في مجال تعميم الرقمنة تسير بوتيرة ثقيلة أحيانا، وعدم إكمال إجراءات العمل بيها أحيانا أخري، وعلى سبيل المثال تم إصدار بطاقة التعريف الوطنية البيومترية وفق شريحة الكترونية، إلا أنه لغاية اليوم لازال يطلب من المواطن استخراج وثائق الحالة المدنية في العديد من الادارات العمومية، مع صورة طبق الأصل للبطاقة، بينما تعميم قارئ البطاقة لا يزال يمثل عثرة في مجال العصرنة، أما رخصة السياقة البيومترية فقد أطلقت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية مشروع انطلاقها في 01 أفريل 2018[41]، على سبيل الانتهاء من تعميم رخصة السياقة

[40]: موقع البوابة : https://bawabatic.dz تم الاطلاع على الموقع بتاريخ : 2024/4/20 على الساعة 21:00

[41]: مجلة الداخلية ، مرجع سابق الذكر ، ص 10 .

البيو مترية وتعميميها بحلول نهاية سنة 2022 وفق ما كان مبرمج، إلا أن العملية لم تسير وفق ما حدد لها[42]:

جدول رقم(11): يبين عدد رخصة السياقة البيومترية المتوقع استخراجها من سنة 2018إلى 2022

السنة	عدد الرخص التي سيتم استخراجها	العدد الإجمالي
2018	حوالى ملايين رخصة سياقة بيو مترية	حوالى ملايين
2019	3 ملايين رخصة بيو مترية	حوالى 4 ملايين
2020	3 ملايين رخصة بيو مترية	حوالى 7 ملايين
2021	3 ملايين رخصة بيو مترية	حوالى 10 ملايين
2022	الانتهاء من عملية استبدال جميع الرخص السياقة الكلاسيكية برخص سياقة بيو مترية	أكثرمن10 ملايين

المصدر: مجلة وزارة الداخلية

ويمكن الحديث عن مجموعة من التحديات حالت دون الوصول للأهداف الموجودة نذكر منها:

ـ ضعف الميزانية على مستوى البلديات الأمر الذي أعاق عملية التحول الرقمي فكثير من الأحيان تكون عراقيل رقمنة الوثائق سببها تلف الأجهزة المخصصة لذلك وعدم القيام بإصلاحها.

ـ الأخطاء الإدارية خصوصا على مستوى مصالح الحالة المدنية، ما أثر على الموطن بدرجة أولى أين يجد صعوبة في الحصول على وثائقه[43].

ـ مشكلة تدفق شبكة الأنترنت وأحيانا انعدامها على مستوى بعض البلديات، الأمر الذي يعيق عملية الرقمنة خصوصا عندما أصبحنا أمام حتمية رقمنة أي وثيقة متعلقة بالحالة المدنية، وربطها بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية.

ـ غياب توعية المواطن باستخدام التكنولوجيا الرقمية، فكثير من المواطنين يجهلون كيفية استخدام البوابات الالكترونية عند طلب وثائقهم.

ـ نقص التأطير للأعوان الموجدين على مستوى المكاتب، فالعديد من الموظفين يفتقدون لمهارة استخدام الوسائط الالكترونية.

[42]: المرجع نفسه ، ص 22 .

[43]: سفيان ريميلاوي، عصرنة الخدمة العمومية المحلية: دراسة في الآليات والتحديات، دفاتر السياسة والقانون، العدد03 ،2021، ص610 .

إذن فجودة الخدمات العمومية لا تزال لم تصل إلى ما يطمح إليه المواطنون، ولعل هذا ما أجمع عليه المشاركون في لقاء الحكومة بالولاة، الذين أكدوا على ضرورة إعادة النظر في تسريع وتعميم رقمنة الخدمات العمومية خصوصا التي تقدمها الجماعات المحلية، وهنا أكد وزير الداخلية على ان تحدي تعميم رقمنة لدي الجماعات المحلية هو كسب رهان التكنولوجيا، ويبقي برنامج الدولة في تحسين جودة الخدمات العمومية الرقمية مرهون برفع التحديات الموجودة[44].

[44]: لقاء الحكومة بالولاة، إنعاش إقتصادي توازن إقليمي وعدالة اجتماعية، 25ـ26 سبتمبر 2021 متاح على الرابط الالكترون، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 15 أفريل 2024 على الساعة 10:20
http ://www.interieur.gov.dz/images/imslide/dakiliawli/pdf

خلاصـــــــــــة

دخـول الرقمنـة كتقنيـة حديثـة بهـدف تحسـين الخدمـة، حيـث تمثـل اسـتراتيجية يمكـن مـن خلالهـا تحقيـق نتـائج إيجابيـة، وهـو مـا يقتضـه التطـوير الحقيقـي لمفهـوم الرقمنـة، كأحـد المتطلبـات الحداثـة والتطـور مـن جهـة والخـدمات كأنشـطة ومهـام داخـل المؤسسـات الخدميـة مـن جهـة أخـري فـي فضـاء يتسـم بالتحولات والتطورات السريعة

ومـا يمكـن قولـه أنـه توجـد علاقـة تفاعليـة بـين الرقمنـة وجـودة الخدمـة، ويرجـع هـذا لمـدي التطبيـق الفعلـي لمشـروعات الرقمنـة لتحقيـق جـودة الخـدمات الرقميـة وبنـاء علـى مـا تقدمـه مـن خـلال محاولاتنـا دراسـة اثـر الرقمنـة علـى مصـالح الجماعـات المحليـة وعلـى ميزانيتهـا خاصـة، فالبلديـة تلعـب دورا هامـا في شقيها الاداري والمالي ومن بين النتائج المتوصل إلها من خلال الدراسة :

ـ تساهم الرقمنة بتقليل الضغوط على مستوى شبابيك الخدمة وتقليص أجال الانتظار

ـــ تساهم الرقمنة بتقليل التراكم الورقي وذلك بإستبدال الوثائق الورقية بالوثائق الالكترونية

ـ تبسيط الاجراءات الادارية مما أدى ذلك إلى زيادة جودة الخدمة العمومية

ـــ تمكـن الرقمنـة بالبلديـة المـواطنين مـن اسـتخراج وثـائق الحالـة المدنيـة فـي أي مكـان دون الجـوع إلى مكان الازدياد مما وفر الراحة والوقت للمواطنين والسرعة في إنجاز أشغالهم

ـــ رقمنـة الجماعـات المحليـة هـي البـديل الـذي يفـرض نفسـه فـي وقتنـا الحاضـر نتيجـة التسـارع التكنولوجي

ـــ تـوفر أجهـزة الإعـلام الآلـي والبـرامج والتطبيقـات فـي المصـلحة الماليـة أدي العديـد مـن المزايـا الايجابية كالسرعة في التنفيذ وربح الوقت والجهد.

خاتمـــــة

ما يمكن قوله في الأخير هو أن الرقمنة ساهمت وبشكل كبير في التحول نحو نظام تسيير إداري يتسم بالمرونة في تقديم الخدمات العامة، باعتبار التقنيات الحديثة تتسم بالسرعة والدقة، بعيدا عن العراقيل البيروقراطية، وقد بذلت الجزائر جهودا في سبيل التحول إلى النظام الرقمي، أين أطلقت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية مشروع عصرنة الرفق العام خصوصا على مستوى البلديات، من اجل تقريب الإدارة من المواطن وتبسيط الإجراءات الإدارية ومكافحة أشكال الفساد والبيروقراطية، كما عملت الوزارة على إطلاق مشروع البلدية الالكتروني، الذي اعتبر نقطة تحول نحو بلدية عصرية برقمنة بعض مصالح البلدية كالحالة المدنية، والمصلحة البيو مترية، والصفقات العمومية، في حين لاتزال المجهودات متواصلة لغاية اليوم في مجال عصرنة الخدمة العمومية الرقمية بتعميمها على المصالح الأخرى.

النتائج المتوصل إليها:

من خلال ما سبق التطرق إليه في هذه الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نذكر فيما يلي:

ـــ شهدت الجزائر انتقال سلس إلى عصر الرقمنة بالقضاء على التعاملات الورقية، واعتمادا التعاملات الالكترونية، ما ساهم بشكل مباشر في جودة الخدمات العمومية المقدمة خصوصا على مستوى البلديات.

ـــ ساهم السجل الوطني للحالة المدنية من الحد من تنقلات الأشخاص إلى بلدياتهم الأصلية لاستخراج وثاقهم، ومن خلال ربطه بالإدارات الأخرى ساهم في تبسيط الإجراءات الإدارية وتخفيضها على المواطن.

ـــ ساعد العمل بالشباك الالكتروني الموحد المواطنين من طلب استخراج وثائقهم البيو مترية عن طريق تقديم طلباتهم وملء استماراتهم بطريقة الكترونية وكذا تتبع طلباتهم، مماهم في تحسين الخدمات المقدمة خصوصا من جانب ربح الوقت.

ـــ انطلاق العمل بالبوابة الالكترونية للصفقات العمومية على مستوى البلديات ساهم بتفعيل الشفافية والمصداقية في منح الصفقات.

اختبار الفرضيات:

ـــ الفرضية الأولى هناك إمكانية كبيرة لتطبيق الرقمنة في الجماعات المحلية العمومية. وهذا ما لمسناه من خلال الواقع في بلدية وادي ليلي، وذلك نظرا لدورات التكوينية التي توفرها الدولة لتأهيل العنصر البشري والمبالغ المالية الكبيرة التي تصرف من ميزانية البلدية أو إعانة من الدولة لاقتناء أو تجديد أجهزة الإعلام الآلي ولواحقه، وكذلك البرمجيات المختلفة التي تساعد على السرعة وتحسين الخدمات العمومية المحلية.

ـ الفرضة الثانية تساهم الرقمنة بدرجة كبيرة في عصرنة الإدارة التقليدية في الجزائر. وهي إجابة شافية وافية نظرا إلى التحول الذي شهدته الإدارة، سواء من حيث الخدمات المقدمة أو الاستعمالات الورقية التي بدأت في التلاشي والاضمحلال تدريجيا.

ـ الفرضية الثالثة تساهم الرقمنة في تحسين الخدمة المحلية العمومية. وهو الهدف المنشود والغاية المرجوة وهذا من خلال القضاء على البيروقراطية، وربح الوقت والجهد اختصار المسافات وتقليل التكاليف هذا مما أدي رضي المواطنين وظهور نوع من الارتياح لديهم.

ـ الفرضية الرابعة يوجد عدة معوقات لتطبيق الرقمنة على الجماعات المحلية. إن مجرد وجود استراتيجية متكاملة للتحول إلى النمط الرقمي لا يعني الطريق ممهدة لتطبيق وتنفيذ هذه الإستراتيجية بسهولة وسلاسة وبشكل سليم وذلك لأن العديد من العوائق والمشاكل ستواجه تطبيق الخطة ومن بين هذه العوائق نجد: ـ المعوقات التنظيمية والتشريعية

ـ المعوقات المالية

ـ المعوقات البشرية

ـ المعوقات التقنية

الإقترحات:

بعض الاقتراحات التي نراها تواكب مشروع الرقمنة على مستوى البلديات لتحسين الخدمة العمومية وهي كما يلي:

– ضرورة العمل على تفعيل خدمة القراءة الآلية للوثائق البيو مترية في جميع الإدارات العمومية، لتسهيل قراءة البيانات المخزنة على مستوى الشريحة.

– العمل على تحيين التطبيقات (تطبيقة الحالة المدنية) المرسلة إلى الإدارات العمومية، لأنه في غالب الأحيان يقوم المواطنين بتغيير أو تعديل في وضعيتهم بينما التطبيقة تبقي غير محينة.

–القيام بعمليات توعية للمواطنين باستخدام البوابات الالكترونية الموضوعة تحت تصرفهم، لتجنب عناء التنقل إلى مكاتب البلديات، خصوصا الخدمات التي أطلقتها وزارة الداخلية كخدمة الحالة المدنية عن بعد.

– تعميم العمل بالبوابة الالكترونية الصفقات العمومية، لتبسيط الاجراءات على المتعاملين الاقتصاديين، وضمان أكبر قدر من الشفافية والمصداقية في منح المشاريع المسجلة على مستوى البلديات.

– توسيع الخدمات الرقمية لمختلف المصالح المتبقية على مستوى البلدية (مكتب البناء والتعمير، مكتب أملاك البلدية، مكتب التسيير والتجهيز، مكتب المستخدمين) مما يساهم في تحسين الخدمة العمومية والحد من تنقل المواطن.

– توسيع العمل بالبوابة الالكترونية للخدمة العمومية، التي أصبحت تقدم للمواطن مختلف الخدمات الالكترونية، أين سيجد المواطن مختلف الروابط المتعلقة باستخراج وثائقه كالحالة المدنية مثلا.

– العمل على تحسين شبكة الأنترنت وربط البلديات الرئيسية بالملاحق التابعة لها بشبكة الألياف البصرية ذات التدفق الجيد، للقضاء على الانقطاعات المتكررة بين الحين والآخر.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

1ـ المراجع باللغة العربية.

أـ الكتب:

- ✓ مصطفي الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجياتها، منشأ المعارف، الإسكندرية، مصر 1987.
- ✓ عبد الرزاق ابراهيم الشيخلي، الإدارة المحلية، دراسة مقارنة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، الأردن، 2001 .
- ✓ عمار عوابدي، القانون الإداري، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
- ✓ ريمي ريفيل، الثورة الرقمية، ثورة ثقافية ؟، ترجمة سعيد مبخوت، الكويت: عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2018.
- ✓ يوسف دلاندة، قانون الحالة المدنية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

ب . الاطروحات والرسائل (المذكرات):

- ✓ سويقات عبد الرزاق، دور رقمنة الإدارة المحلية في تجسيد الحكم الراشد، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018 ـ 2019.
- ✓ ختير فاطمة فوزية، رقمنة الأرشيف في الجزائر ــ الإشكالية والتنفيذ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران ـ السانية، 2007 ـ 2008.
- ✓ بن عمارة محمد، تحديات ومعوقات المرافق العامة الرقمية في الجزائر، تيارت، تاريخ الأطلاع:2024/04/10،تاريخ النشر:2018/10/22.
- ✓ عشورعبد الكريم، 2009دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009 ـ 210 .

ج ـ المقالات العلمية :

- ✓ تبنية حكيم، تطبيقات مشروع البلدية الالكترنية في الجزائر ــ قراءة في بعض نماذج الخدمة العمومية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 03، سبتمبر 2020.
- ✓ سفيان ريميلاوي، عصرنة الخدمة العمومية المحلية: دراسة في الآليات والتحديات، دفاتر السياسة والقانون، العدد2024،03.
- ✓ قمار خديجة، رقمنة الصفقات العمومية ــ المتطلبات والتحديات ــ مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 02،2023 .
- ✓ كلثوم عطاب، مكي الدراجي، رقمنة الشباك الالكتروني الموحد للوثائق البيومترية كآلية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر: بلدية ورقلة نموذجا، مجلة المجتهد القضائي، العدد 02، أكتوبر 2021.

- ✓ لعمري محمد، الآليات المستحدثة في تسيير الخدمة العمومية وتفعيل الدور الاقتصادي للبلدية كوحدة إقليمية، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد 05، جوان 2018 .
- ✓ مدكور مليكة، التحديات الأخلاقية للرقمنة، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 02، 2022 .
- ✓ مراحي فايزة، كحول وليد، رهانات رقمنة الإدارة العمومية لحماية المنافسة في مجال الصفقات العمومية، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، العدد 04،2022.
- ✓ مركمال على، عصرنة الإدارة في الجزائر، مجلة آفاق العلوم، العدد4 ،2022.
- ✓ موضي بنت مشرف بن بر البقعاوي، دور الإدارة الرقمية في تفعيل الاتصال الاداريات في المرحلة الثانوية بمدينة حائل، مجلة العلوم التربوية والنفسية، العدد 24، أكتوبر 2019.
- ✓ سلامة عبد المجيد، تطبيقات الإدارة الالكترونية وأثرها على الجماعات المحلية، مجلة الحقوق والحريات، العدد الخامس، جامعة خيضر، بسكرة، 2018.
- ✓ ـ إيمان حمدي جليلة وبورايو محمد ياسين، واقع الإدارة الإلكترونية ومساهمتها في تحسين جودة الخدمة العمومية على مستوى الجماعات المحلية، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، العدد2، المجلد 3.
- ✓ الوافي رابح وشريط صلاح الدين، استخدام الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية بين الواقع والمأمول، معارف مجلة علمية دولية محكمة، العدد 23، ديسمبر 2017، ص374
- ✓ مجلة الداخلية، العدد 02 جويلية 2018.

د ـ الدراسات غير المنشورة:

- ✓ صليحة حدوش، أثر رقمنة الادارة المحلية في تحقيق الرضا لدي المواطن في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية، البليدة: جامعة على لونيسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية (2008_2021).
- ✓ ـ بورحلة سعيدة، الإدارة الالكترونية المحلية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي راداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2021/2020.

د ـ الوثائق الرسمية:

- ✓ المادة الأولي من القانون 08/90 الصادرة 07 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية .
- ✓ المادة الأولي من القانون 08/90 الصادرة 07 أفريل 1990 المتعلق بالولاية
- ✓ القانون البلدي رقم 08/90 المؤرخ في 1990/04/07 المتعلق بالبلدية المعدل والمتمم.
- ✓ قانون رقم 08/14 مؤرخ في:9غشت سنة 2014 يعدل ويتمم الأمر 20/70 المؤرخ في:19 فبراير سنة 1970 والمتعلق بالحالة المدنية، الجريدة الرسمية، العدد 49، الصادرة في:20غشت سنة 2014.

✓ قانون رقم 23ــ 12يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، الجريدة الرسمية العدد 51 الصادرة في:06 غشت سنة، 2023.

. الجريدة الرسمية:

✓ مرسوم رئاسي رقم 143/17 مؤرخ في:18 أبريل سنة 2017، يحدد كيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وتجديدها، الجريدة الرسمة، العدد 25، الصادرة في: 19 أبريل سنة 2017.

✓ مرسوم رئاسي رقم 15ــ247 مؤرخ في: 16 سبتمبر سنة 2015 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة في: 20 سبتمبر سنة 2015.

هـ ـ الجرائد العلمية:

✓ مريم علواش، نظام معلوماتي لتتبع الحالة المالية لكل البلدية. ضبط تسهيل تتبع، جريدة المستثمر، صدر بتاريخ: 21 ديسمبر، 2022 تم الاطلاع عليه بتاريخ: 15ماي 2024 على الساعة 18:15

https: //almostathmir.dz

و ـ المواقع الالكترونية :

✓ الموقع الالكتروني https://www.marches_publics.gov.dz/aboutz تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 20.04.2024 على الساعة 15:00

✓ موقع البوابة: https://bawabatic.dz تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2024/4/20 على الساعة 21:00

✓ لقاء الحكومة بالولاة، إنعاش إقتصادي توازن إقليمي وعدالة اجتماعية، 25ــ26 سبتمبر 2021 https://www.interieur.gov.dz/images/imslide/dakilia wali/pdf تم الاطلاع على بتاريخ: 15أفريل2024 على الساعة 10:20

✓ https://www.scrive.com/de/digitale-transformation الاطلاع على الموقع 2024/04/15 على الساعة 19:15

الملاحـــــق

الملحق رقم(01)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية: تيارت
دائرة: وادي ليلي
بلدية: وادي ليلي
مصلحة التنظيم و الشؤون العامة
رقم :...../2024

رئيس المجلس الشعبي البلدي
لبلدية وادي ليلي
إلى السيد:
والي ولاية تيارت
مديرية التقنين والشؤون العامة
مصلحة تنقل الأشخاص
تحت إشراف السيد:
رئيس دائرة وادي ليلي -

الموضوع : ف/ي المعلومات الإحصائية (مواليد ،وفيات ،زواج) لشهر أفريل 2024 .
المرجع : إرسالكم رقم : 377 بتاريخ : 2018/01/31.

تطبيقا لمراسلتكم المشار إليها في المرجع أعلاه
و المتضمنة الوضعية الإحصائية للحالة المدنية (مواليد ،وفيات ،زواج)
لشهر أفريل 2024 المسجلة على مستوى البلدية .
يشرفني أن أوافي سيادتكم بالمعلومات المطلوبة وفقا للجدول المبين أدناه:

الميلاد		الوفاة		الزواج	الزواج بالاجانب	تعدد الزوجات
ذكور	إناث	ذكور	إناث			
01	01	01	00	05	/	/
					/	/

وادي ليلي في :2024/05/02
رئيس المجلس الشعبي البلدي

رئيس المجلس الشعبي البلدي
بإمضاء : الحاج لخضر

الملحق رقم(02)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

ولاية: تيارت.
دائرة: وادي ليلي
بلدية: وادي ليلي
مصلحة التنظيم و الشؤون العامة
رقم: ...../2024

رئيس المجلس الشعبي البلدي
لبلدية وادي ليلي
إلى السيد:
والي ولاية تيارت
مديرية التقنين و الشؤون العامة
مصلحة تنقل الاشخاص
تحت إشراف السيد :
رئيس دائرة وادي ليلي

الموضوع: ف/ي الإحصائيات الشهرية للبيانات الهامشية.
المرجع: المراسلة رقم 80 بتاريخ 2016/08/28.

بناءا على مراسلتكم المشار إليها في المرجع المذكور أعلاه .
وفي إطار تحيين
البيانات الهامشية على عقود الميلاد بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية.
يشرفني أن أوافي سيادتكم بالإحصائيات الشهرية لعدد البيانات الهامشية
التي تم تسجيلها على مستوى مصالحنا لشهر أفريل 2024 ، حسب الجدول المبين أدناه :

البيانات الهامشية (زواج)		البيانات الهامشية(وفاة)		البيانات الهامشية (طلاق)
داخل البلدية	خارج البلدية	داخل البلدية	خارج البلدية	
17	/	05	/	04

وادي ليلي في 2024/05/02
رئيس المجلس الشعبي البلدي
رئيس المجلس الشعبي البلدي
إمضاء : الحاج لخضر

الملحق رقم(03)

الجمهوريـــة الجـزائرية الديمقراطية الشعبيـــة

ولايـــة: تيـــارت
دائـــرة :وادي ليلي
بلـــدية :وادي ليلي

جدول الاحصائيات الديمغرافية

خلال الثلاثي الأول لسنة 2024

ر.ت	الميلاد		الوفيات		الزواج	الطلاق	الملاحظة
	ذكـور	إنـاث	ذكـور	إنـاث			
	08	02	06	03	07	09	/
المجموع	10		09		07	09	/

وادي ليلي في : 2024/04/01
رئيس المجلس الشعبي البلـــدي

رئيس المجلس الشعبي البلدي
إمضاء : الحاج لخضر

الملحق رقم(04)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايـــة : تيـــارت
دائرة : وادي ليلي
بلديـــة : وادي ليلي
الرقم :.../2024

وادي ليلي في :02 أفريل 2024
رئيـس المجـلس الشعبـي
إلى السيد :
والـــي ولايـــة تيـــارت
الى السيد :مدير التنظيم و الشؤون العامة
مكتـب تنقـــل الأشخـــاص
تحت إشـراف
السيـــد رئيس دائـــرة وادي ليلي

الموضوع :ف/ي الإحصائيات الشهرية لمتابعة حسن تسيير جوازات السفر البيومترية الالكترونية

المرجع : المراسلة رقم : 376 بتاريخ :2018/01/31

بنـــاءا علـى مراسلكـــم المشـــار إليهـا في المرجـــع المذكـــور أعـــلاه و في إطـــار متابعـــة و حسن تسييـــر جـــوازات السفـــر البيومتريـــة الالكترونيـــة .

يشرفني أن أوافـي سيادتكـــم بالإحصائيـــات الشهريـــة لجـــوازات السفـــر البيومتريـــة الالكترونيـــة المعالجة على مستوى مصالحنا خلال شهـــر أفريل 2024 حسب الجدول المبين ادناه

طلبات جوازات السفر البيومترية المودعة	جوازات السفر البيومترية الصادرة	جوازات السفر البيومترية المسحوبة من طرف اصحابها	جوازات السفر البيومترية الباقية قيد السحب
23	17	9	08

رئيس المجلس الشعبي البلدي

الملحق رقم(05)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايـــة : تيـــــارت
دائـــرة : وادي لـــيـــلي
بلديـــة : وادي لـــيـــلي
الرقـــم: 147/ 2024

رئيـس المجـلـس الشـعبي
إلى السيد : والي ولاية تيارت
مديرية التقنين و الشؤون العامة
تحت إشراف السيد :
رئيس دائـــرة وادي لـــيـــلي

الموضـوع : ف/ي إحصائيـات بطاقـات تسجيـل المركبـات
المرجـع : مراسلتكم رقم :107 المؤرخة في : 2016/01/10

ردا على مراسلتكم رقـم 107المؤرخة بتاريخ :2016/01/10

و المتعلقة بالإحصائيات الشهرية الخاصة بعملية إصدار بطاقات تسجيل المركبات،وكذا بطاقات المراقبة .

يشرفني أن أوافيـكم بالإحصائيات الخاصة لشهر افريل 2024 على شكل جدول يتضمن المعلومات التالية.

التاريخ	من:04/01 إلى 04/04	من:04/07 إلى :04/11	من:04/14 إلى04/18	من:04/21 إلى 04/25	من:04/28 إلى 04/30	المجموع
بطاقات تسجيل المركبات المنجزة	06	06	12	24	07	55
بطاقات تسجيل المركبات الملغاة	00	00	00	00		00
بطاقات المراقبة المنجزة	03	01	04	02	05	15
بطاقات المراقبة الملغاة	02	00	02	00		04

وادي ليلي في : 02 افريل 2024
رئيس المجلس الشعبي البلدي

الملحق رقم(06)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايـــة : تيـــــارت
دائـــرة : وادي لـــيـــلي
بلديـــة :وادي لـــيـــلي
الرقـــم :479/2024

وادي ليلي في: 02 أفريل 2024
رئيـس المجـلـس الشـعـبـي البلدي
إلى السيد :
والـي ولايـــــة تـيـــارت
مديـــر التقنين و الشؤون العامـــة
تحت إشراف
السيد: رئيس دائـــرة وادي لـيـلي

- الموضـوع : ف/ي احصائيات رخص السياقة العادية
- المرجـــــع : مراسلتكم رقم:45 مؤرخة في: 2022/02/08 ولايـة : تيـــارت

ردا على برقيتكـــم المشـار اليها في المرجـع المذكـوراعلاه و المتعلقة بمتابعة ملف رخص السياقة العادية مع تحديد كميات مطبوعات رخص السياقة المتوفرة.

يشرفني أن أوافيكم بالجدول المبين أدناه الذي يتضمن احصائيات رخص السياقة العادية .

جدول رقم 01: إحصائيات رخص السياقة البيومترية لشهرأفريل

اصدار اول مرة	تجديد	رخص السياقة الاجنبية المحولة الى جزائرية	رخص السياقة العسكرية المحولة الى مدنية	المجموع
10	37	00	00	47

جدول: إحصائيات رخص السياقة الكلاسيكية لشهر: أفريل

اصدار اول مرة	تجديد	رخص السياقة الاجنبية المحولة الى جزائرية	رخص السياقة العسكرية المحولة الى مدنية	المجموع
00	00	00	00	00

جدول رقم 02:

مكان التخزين	كميات رخص السياقة المتوفرة
مقر بلدية :وادي ليلي	04

رئيس المجلس الشعبي البلدي

عن الوالي و بتفويض منه
الإطـار المكلـف
بالتوقيع : بشوشي

76

الملحق رقم(07)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايـــة: تيـــارت
دائـــرة: وادي ليـلي
بلديـــة: وادي ليـلي
مصلحة التنظيم و الشؤون العامة.
رقم: ...../2024

رئيس المجلس الشعبي البلدي
إلى السيد:
والي ولاية تيارت
السيد : مدير التنظيم و الشؤون العامة
مكتب تنقل الأشخاص
تحت إشراف
السيد: رئيس دائرة وادي ليلي

الموضـوع : ف/ي الإحصائيات الشهرية لبطاقات التعريف الوطنية البيومترية.
المرجـع : ارسالكـــم رقم : 376 المؤرخ في : 2018/01/31.

ردا على إرسالكم المشار إليه في المرجع أعـــلاه . و في إطار متابعة و حسن تسيير بطاقات التعريف الوطنية البيومترية ، يشرفني أن أوافيكم بإحصائيات شهر:افريل لسنة:2024 لبطاقات التعريف الوطنية البيومترية الصادرة على مستوى مصالحنا وفق الجدول المبين أدناه:

طلبات بطاقات التعريف البيومترية المودعة	بطاقات التعريف البيومترية الصادرة	بطاقات التعريف البيومترية المسحوبة من طرف أصحابها	الباقي
113	266	225	195

وادي ليلي في: 2024/05/ 02
رئيس المجلس الشعبي البلدي

عن الوالي و بتفويض منه
الأمين العام للمقاطعة

الملحق رقم(08)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية:تيـــارت
دائرة:وادي ليلي
بلدية:وادي ليلي
الرقم:...../2024

رئيس المجلس الشعبي البلدي
إلى السيد:
والي ولاية تيارت
مديرية التقنين والشؤون العامة
مصلحة تنقل الأشخاص
تحت إشراف
السيدة رئيسة دائرة وادي ليلي

الموضوع ع:ف/ي الحصيلة الأسبوعية الدقيقة حول عملية تسليم بطاقات التعريف الوطنية البيومترية المتواجدة لدى مصالحنا
المرجع مراسلتكم رقم:08:بتاريخ:2022/02/08
ردا على إرسالكم المشار إليه في المرجع أعلاه

يشرفني أن أوافيكم بالحصيلة الأسبوعية الدقيقة حول عملية تقدم تسليم بطاقات التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية حسب الجدول المبين أدناه.

بلدية وادي ليلي	العدد الإجمالي للبطاقات		المسحوبة هذه الأسبوع		الباقي على مستوى البلدية		الملاحظة
	تفوق06أشهر	اقل من 06 أشهر	تفوق 06 أشهر	أقل من 06 أشهر	تفوق 06 أشهر	أقل من 06 أشهر	
2016	00	//	00	//	00	//	
2017	00	//	00	//	00	//	
2018	00	//	00	//	00	//	
2019	04	//	02	//	02	//	
2020	00	//	00	//	00	//	
2021	00	//	00	//	00	00	
2022	//	00	00	00	//	00	
2023	00	03	00	00	00	03	
2024	00	41	00	11	00	30	
المجموع	04	46	02	13	02	33	

وادي ليلي : 2024/04/02
رئيس المجلس الشعبي البلدي

ملخص

عملت الجزائر على عدة إصلاحات في المجال الاداري، للتكيف مع المتطلبات الراهنة في مجال الرقمنة وتخفيف الاجراءات الادارية، وذلك من خلال التحول من الادارة التقليدية إلى الادارة الرقمية، سعيا سعيا منها إلى تحسين جودة الخدمة العمومية المقدمة للمواطن من جهة، ورفع العوائق البيروقراطية من جهة أخري.

ومن هذا المنطلق باشرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر مجموعة من الاصلاحات لرقمنة مختلف مصالح البلدية لتعزيز العلاقة بين الادارة والمواطن واتخذت في ذلك مجموعة من الأساليب منها رقمنة مصالح الحالة المدنية والبومترية، وكذا الصفقات العمومية أين سنتطرق إليها بالتفصيل هاته الدراسة مع الاشارة إلى آفاق وتحديات تجسيد مشروع البلدية الرقمية.

الكلمات المفتاحية:

الرقمنة، الجودة، الخدمة العمومية، البلدية، الجزائرية

Abstract

Alegria has worked on several reforms in the administrative field to adapt to the current requirements in the field of digitization and reduce administrative procedures, through the shift from traditional administration to digital administration, seeking to improve the quality of puplic service provided to citizens on the one hand, and remove bureaucratic obstacles on the other hand.

From this standpoint, the Ministry of the interior and local communities in in Algeria initiated a set of reforms to digitze various municipal interests to strengthen the relationship between the administration and the citizen. In doing soit, adopted a set of methods, including the digitization of civil status and biometric services, as well as puplic transactions. We will discuss them in detail in this study, with reference to the prospects…And the challenges of implementing the digital municipality project.

KEY WORDS:

Digitization, the quality, puplic service, Municipal Algeria.